

دراسات إفريقية

- ١ -

مستقبل كينيا واتحاد إفريقيا الشرقية

بقلم

دكتور (المستر) البرزوقي

١٩٦١

مترجمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عبد الباشا بالقاهرة

مَطْبَعَةُ السَّعْدَانِ
میدان احمد شاه قاجار (انگلیسٹان)
۳ شارع المذاہبیت ۵۶۱۵۶ حرّات ۸۰۴۵

كتاب لا تخلو منه مكتبة

مجموعة الوثائق السياسية

لجزء الأول « المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس »
يقدم المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الوثائق الرسمية لأول
مرة في المكتبة العربية ، مع تحليلها والتعليق عليها .
الثمن ٤٠ قرش

بحوث في الاقتصاد والنظم

الثن

- ٢٥ النظام الاشتراكي من الناحيتين النظرية والعملية
(الطبعة الثانية)
- ٤٠ حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين
- ٥٠ التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث
(الطبعة الرابعة)
- ١٥ الفلسفة الاقتصادية للثورة
- ١٠ آراء حرة

دراسات في السياسات الاستعمارية

الثن

- ٤٠ حرب البترول في الشرق الأوسط (الطبعة الرابعة)
(أول وأدق ما كتب عن الموضوع باللغة العربية)
- ٨ ليبيا والمؤامرة البريطانية
- ٨ الكتلة الإسلامية

المحتويات

صفحة

٦	تقديم
٩	القسم الأول : ماذا نعرف عن كينيا ؟
١٥	» الثاني : عناصر السكان
١٤	» الثالث : زحف الاستعمار البريطاني
٢٩	» الرابع : مشكلة الأرض
٣٨	» الخامس : مشكلة العمل الرخيص
٤٧	» السادس : نظام الحكم حتى ثورة ١٩٥٢
٥٤	» السابع : الحركة القومية وثورة ١٩٥٢
٧٥	» الثامن : في أعقاب الثورة
٨٢	» التاسع : الأحزاب والتنظيمات السياسية
٨٩	» العاشر : الطريق إلى الاستقلال
٩٥	» الحادي عشر : نظرة إلى المستقبل
١٠٦	» الثاني عشر : مشروع اتحاد إفريقية الشرقية
١٢٢	ثبت بالمصادر العربية والأوربية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

تعاين طائفة من البلدان الإفريقية ما تحرر منها وما هو في الطريق إلى التحرر ، من عدد من المشكلات الأساسية . ففي المجال الداخلي هناك الصراع بين القومية الإفريقية الصاعدة والأقليات البيضاء التي تتشبث بامتيازاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يتجلى بصفة خاصة في توزيع الأرض على النحو الذي يتفق مع مصالح الأخيرة . وهناك انتشار القبيلية والنزعات المحلية الانفصالية التي تعوق قيام حكومات مركزية قومية ويمكن أن تؤدي إلى تفكك البلد الواحد ومحاولة أجزاء منه الانفصال والاستقلال كما يشهد الكونغو وأوغنده اليوم . وأخيراً — وليس آخراً — نجد مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي مما يثبت نفاق الامبريالية حين تزعم أنها كانت تستهدف دائماً العمل على رفع مستوى الافريقيين ونقل ثمار الحضارة الغربية والتكنولوجية الحديثة إليهم . أما في النطاق الخارجي فان البلاد الافريقية تواجه الضغط من جانب التكتلات الدولية وبخاصة تلك التي تبدرج في سلكها الدول الاستعمارية . وكذلك تبذل الجهود والمحاولات من أجل إقامة إتحادات إقليمية من بعض البلدان المجاورة ، وهو أمر ينطوي على الكثير من المزايا إن كان الدافع عليه منبثقاً من رضاء الافريقيين أنفسهم وإدراكهم الحاجة إليه وحرصهم على أن تسير أمثال هذه التنظيمات في الاتجاه الذي

يتفق مع مصالحهم الأساسية وأهدافهم الحقيقية ، كما قد يكون وسيلة لتقييد إرادتهم وربطها إلى نظام دولي معين ، سافراً أكان أم مقنعاً .

وعلى ضوء تلك الاعتبارات العامة التي أجمعنا الإشارة إليها جاء إختيارنا لكينيا موضوعاً لهذا البحث . ففيها صراع بين قلة أوربية وأغلبية إفريقية هائلة ، ونزاع حول أراض خصبة واسعة سدت أبوابها في وجه أبناء البلاد ، وتفرقة أساسها العنصر واللون . وفيها قبائل عدة يراد إثارة التنافس بينها ، وقصور ثقافية نتيجة عدم تطبيق نظم التعليم الحديثة ، وتختلف اقتصادى يعكسه إغفال الكثير من ثروات البلاد وعدم توازن بين قطاعات الاقتصاد القومى وانحطاط فى مستوى دخول الإفريقيين ومعيشتهم . فحاولنا أن نعرض بإيجاز لتلك العناصر جميعاً فى تحليل يكشف عن أصولها ويبين التطورات التى تمت بشأنها ويشير إلى الوسائل الكفيلة بعلاجها على النحو الذى يحقق صالح الإفريقيين .

وفى الوقت الذى حققت فيه الحركة الوطنية انتصارات متفاوتة الدرجات فى كينيا وتنجانيقا وأوغنده ترود الحديث عن تنظيم إقليمي يضم البلدان الثلاث . فحرصنا على متابعة الفكرة من نشأتها ، وإبراز الخطوات التى جرى البحث فيها أو اتخاذها ، والحجج التى يستند إليها كل من المؤيدين والمعارضين لهذا الاتجاه الذى يراد أن يسفر عن قيام « إتحاد إفريقية الشرقية » . والموضوع جدير بالدراسة خاصة ومن بين أنصار الدعوة إليه فريق من القادة وأولى الرأى فى البلدان الثلاث ، وجرت وما تزال تجرى مشاورات واتصالات مباشرة وغير مباشرة من أجل التحقيق ، ولهذا كرسنا للبشرع مكاناً فى البحث حتى يكون القارىء على بينة بما يجرى فى هذه المنطقة الحيوية من القارة الإفريقية .

وإذ تقدم هذا البحث الذى نأمل أن يسفر عن سلسلة من
(دراسات إفريقية) نرجو الله أن يوفق الجميع إلى ما فيه خير هذه القارة
حتى تضطلع بدورها اللائق بامكانياتها البشرية والمادية فى خدمتها أبنائها
ولصالح البشرية ، كما نشكر « مكتبة النهضة المصرية » ولرؤسائها « حسن محمد
وأوروده » على اهتمامها بنشر الدراسات والبحوث الإفريقية التى تشغل
الأذهان وتستأهل الإهتمام .

رأسر البراوى

القاهرة فى يناير ١٩٦١

القسم الأول

ماذا نعرف عن كينيا

تقع مستعمرة وعمية كينيا^(١) على المحيط الهندي بين نهر أومبا Uмба ورأس دك Dick's Head ، وتمتد صوب الداخل حتى بحيرة فكتوريا وأوغنده بحيث تدخل في نطاقها الشواطئ الشمالية الشرقية لهذه البحيرة. فضلا عن بحيرة رودلف Rudolf جميعها تقريبا . وتحدها من الشمال إثيوبيا والسودان ، ومن الغرب أوغنده ، ومن الجنوب تنجانيقا ، ومن الشرق المحيط الهندي ؛ بينما تقع دولة الصومال الجديدة إلى الشمال الشرقي منها . وتضم المحمية شقة ساحلية عرضها عشرة أميال ، إلى جانب عدد من الجزر بما سبق انتزاعه من سلطان زنجبار وأهمها ممباسا ولامو .

والمساحة السكلية ٢٢٣٤٧٨ من الأميال المربعة تمثل المسطحات المائية منها ٣٧٤٨ ميلا . والعاصمة نيروبي Nairobi التي بلغ عدد سكانها ٢٨٨٥٠٠ نسمة في أول يوليو من عام ١٩٥٩ ، منهم ٢٣٥٠٠ من الأوروبيين ، ٩٢٠٠٠ من الآسيويين . ويقع ميناء ممباسا على الجانب الشرقي من الجزيرة التي تحمل هذا الاسم ، كما أنه نهاية الخط الحديدي .

(١) اتخذ هذا الاسم من جبل كينيا الذي يعد ثاني الجبال ارتفاعا في إفريقيا ويلي من هذه الناحية جبل كليمنجارو .

أما كيليندينى Kilindini على الجانب الجنوبي الغربى من الجزيرة فمن أفضل الموانى القائمة على الساحل الشرقى لإفريقية .

ولما كانت الزراعة مستطاعة حتى ارتفاع يتجاوز ٩٠٠٠ قدم فوق سطح البحر لهذا تنوعت الظروف المناخية وأمكن بذلك زراعة غلات المناطق المدارية وشبه المدارية والمعتدلة . وأهم مناطق الإنتاج الزراعى إقليم المرتفعات Highlands الذى احتكره المستوطنون البيض، والمديرية الوسطى ومديرية نيانزا ؛ وفى هذه المناطق تجود زراعة البن والذرة والقمح والوطل^(١) والسيسال والشاى . أما فى الجهات الأقل ارتفاعا فمن أهم الغلات الذرة والسيسال والشكر وجوز الهند وبذرة زيت الخروع والقطن . وتربية الحيوان أهمية كبرى فى الإقتصاد الكينى حيث تصدر البلاد مقادير ضخمة من الزبد واللحم والجلود . وفيما يلى بيان عن صادرات الغلات الزراعية الرئيسية فى عام ١٩٥٨ .

الغلات	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه الإسترلينى
البن	٢٤٠٤٣٦	١٠٠٣٥٣٠٠٠
نسالة القطن	٢٠٢٠١	٥١٥٠٠٠٠
الذرة	٩٨٠٣٩٤	١٠٨٨٩٠٠٠
زهور البيريثروم ^(٢)	١٠٨٠٠	٥٢٥٠٠٠٠
مستخرجات البيريثروم	١٧٢	١٠٢٨٩٠٠٠

(١) نبات استرالى من نوع القرظ .

(٢) pyrethrum Flowers وتستخرج منه مادة تصلح لإبادة الحشرات المنزلية .

<u>القيمة بالجنية الإسترليني</u>	<u>المقدار بالطن</u>	<u>الغلات</u>
٢٠٢٢٨٠٠٠	٤٢٠١٤٧	التيسال
٣٠٢١٧٠٠٠	٨٠١٣٦	الشاي
١٠٠٢٤٠٠٠	١٨٠٩٨٢	مستخرجات قشرة الوطل
٩٤٦٠٠٠٠	٣٠٢٠٠	الزبد
١٠٠١٨٠٠٠	٤٠٢٧٩	الجلود

وتبلغ مساحة الغابات المحجوزة رسمياً في المستعمرة ٦٦٧١ ميلاً مربعاً ، يقع الشطر الأكبر منها في المرتفعات العليا . وتولى الحكومة الغابات اهتماماً خاصاً لا بسبب أخشابها فهذا أمر ثانوي ولكن بسبب الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه في المحافظة على المياه والتربة ؛ أي أنها غابات وقائية .

وفيما يتعلق بالتعدين فيلاحظ أنه لم تجر (أو تنشر) أبحاث وافية عن الثروة المعدنية . وأهم المعادن المستغلة حالياً الصودا والاسمنت والنحاس والملح والذهب والجرافيت وبلغت قيمة الإنتاج ٤٠١٤٩٠٥٩٩ جنيهاً عام ١٩٥٨ .

وفي عام ١٩٥٨ كانت الأرقام الخاصة بتجارة كينيا الخارجية على النحو الآتي (بالآلاف جنيه) :

الواردات الصافية	الصادرات المحلية
تجارية ٥٦٠٣٦٩	صادرات (دون الذهب) ٢٩٠٢٠٢
حكومية ٤٠٤٩٩	ذهب ٩٧
ذهب ١	إعادة صادرات ٣٠٩٢٤
٦٠٠٨٦٩	٣٣٠٢٢٤

ومعظم التجارة مع دول الكتلة الغربية كما يتضح من الأرقام التالية.
ففيما يتعلق بالصادرات نجد النسب المئوية الآتية : المملكة المتحدة ٢٩
ألمانيا الغربية ٢١٠٢ ، الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٠٩ . اليابان ٥٠
وواردات كينيا كذلك : ٣٧٠١٪ من المملكة المتحدة ، اليابان ٩٪
إيران ٧٠٣٪ ، ألمانيا الغربية ٦٠٣٪ .

والبيان الآتي يلقي ضوءاً كافياً على العلاقات التجارية مع المملكة
المتحدة في الفترة ١٩٥٦/١٩٥٩ (بالجنهات الإسترلينية وطبقاً للأرقام
التي نشرتها وزارة التجارة البريطانية) :

واردات إلى المملكة المتحدة
١٤٠٣٦١٠٤٧٦ ١٢٠٧١١٠٦٦٧ ١٣٠٠٩١٠٣٣٥ ١١٠٧٥٧٠٠٤
صادرات من المملكة المتحدة
٢٩٠٣٤٣٠٨٣٠ ٢٧٠١٧٩٠٣٨٦ ٣١٠٣٢٦٠٣٩٥ ٣٥٠٩٦٢٠٦٥٥
إعادة الصادرات من المملكة المتحدة

٢١٢٠٥٧٣ ١٧١٠١٩١ ١٧٦٠١٧٣ ١٤٠٠٥٠٦

ومن ذلك يتضح أن الميزان التجاري في صالح الدولة ذات السيطرة
على هذا البلد الإفريقي .

وزادت ميزانية كينيا باطراد في السنوات الأخيرة وإن كنا نلاحظ أن المصروفات كانت تتجاوز الإيرادات في بعض السنوات كما يتضح من البيان الآتي (بالآلاف جنيه) عن السنوات المالية خلال الفترة ١٩٥٥ / ٥٦ — ١٩٥٩ / ٦٠ (١) :

السنة المالية	الإيرادات	المصروفات
١٩٥٥ — ٥٦	٤٣٠٣٨٩	٣٨٠٣١٤
١٩٥٦ — ٥٧	٣٢٠٧٩٣	٣٤٠٦٨٢
١٩٥٧ — ٥٨	٣٣٠٤٢٩	٣٣٠٢٩٠
١٩٥٨ — ٥٩	٣٢٠٨١٥	٣٣٠٠٧٧
١٩٥٩ — ٦٠	٣٢٠٣٩٤	٣٢٠٣٢٦

(١) تبدأ السنة المالية في أول يوليو وتنتهى في ٣٠ يونيو .

القسم الثاني

عناصر السكان

يقدر عدد السكان في منتصف عام ١٩٥٩ بنحو ٦٢٤٥٠٠٠٠ نسمة منهم ٦٠١٧٠٠٠٠ من الإفريقيين . والعناصر غير الإفريقية موزعة كما يأتي :

٦٦٢٤٠٠	أوربيون
١٦٩٢٩٠٠	آسيويون
٣٧٢١٠٠	عرب
٥٢٩٠٠	آخرون من غير أبناء البلاد

الإفريقيون :

وهؤلاء يتكونون من قبائل عدة كما يتضح من التقدير التالي عن منتصف عام ١٩٥٦ :

١٢١٥٥٠٠٠	Kikuyu	كيكويو
٨٥٢٠٠٠	Luo	لو
٧٣٦٠٠٠	Baluhya	بالوهيا
٦٨٩٠٠٠	Kamba	كامبا
٣٦٦٠٠٠	Meru	ميرو

٣٣٣٠٠٠٠	Nyika	نييكا
٢٨٧٠٠٠٠	Kisii	كيسي
٢٣٠٠٠٠٠	Embu	إمبو
١٨٠٠٠٠٠	Kipiigis	كيبيجيس
١٣٢٠٠٠٠	Nandi	ناندى
٩٤٠٠٠٠٠		قبائل أخرى
<hr/>		
٥٩٠٠٠٠٠		

وقد إزداد خروج الإفريقيين من عزلتهم القبلية ، وتدفقت أعداد كبيرة منهم على المدن والموانئ الكبرى ففي نيروبي ١٤٠٠٠٠ وبمباسا حوالى ١٠٠٠٠٠ ، كما يشتغل أكثر من ٢٥٠٠٠٠ إفريقى فى المزارع التى يملكها الأوربيون وقلة من الآسيويين . ويلاحظ من الجدول التالى أن ما يقرب من نصف السكان دون سن السادسة عشرة من العمر (عن عام ١٩٤٨) :

النسبة المئوية من مجموع السكان				
أقل من سنة	١ — ٥	٦ — ١٥	١٦ — ٤٥	أكثر من ٤٥
٤.٥	١٩	٢٤.٦	٤٣.٢	٨.٨

الأوربيون :

وهؤلاء بدأت هجرتهم إلى البلاد ابتداء من القرن الحالى وإزداد عددهم باطراد ، فارتفع من ٣١٧٥ سنة ١٩١١ إلى ١٦٠٨١٢ سنة ١٩٣١ ، ٦٦٠٠٠ سنة ١٩٥٩ .

وبالرغم من قتلهم العديدة إذ لا تتجاوز نسبتهم ٣٪ من مجموع السكان فإن في يدهم القوة الاقتصادية والسياسية أى أنهم يسيطرون على جهاز الدولة ويوجهونه إلى ما فيه الإبقاء على مصالحهم ونفوذهم مما سنعرض له فيما بعد .

الأسيويون :

وأغلبيتهم الساحقة من أبناء شبه القارة الهندية الباكستانية ، وهم يمثلون أحد عناصر التعقيد الرئيسية في سياسة كينيا .

كانت هناك قبل العصر المسيحي بوقت طويل تجارة بحرية منتظمة بين غرب الهند والخليج الفارسي وجنوب شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقى لإفريقية . وإلى عهد ابتداء الزحف البرتغالى فى مستهل القرن السادس عشر الميلادى ظل العرب من أبناء جنوب شبه الجزيرة سادة المحيط الهندى بغير منازع ولكنهم أبدوا قدرا وافرا من التسامح مع التجار الهنود المقيمين بالساحل الإفريقى الشرقى . إلا أن سياسة الاحتكار التى طبقها البرتغاليون بقسوة لاهوادة فيها بالنسبة إلى التجارة ترتب عليها الانهيار السريع للبدن الساحلية ووجهت ضربة قاتلة إلى البحرية العربية والهندية على السواء . وفى أوائل القرن الثامن عشر نجح العرب بالساحل الشرقى بالتعاون مع حاكم عمان فى طرد البرتغاليين نهائيا ولكن التجارة مع الهند ظلت غير مأمونة لزمّن بسبب وجود القرصان من الإنجليز والهولنديين والفرنسيين .

ولكن مالبث الإزدهار أن عاد إلى الساحل بفضل سيد سعيد الذي تولى إمامة عمان سنة ١٨٠٦ وبسط نفوذه على الساحل فيما بين مقديشو ورأس دجلادو ثم اتخذ خطوة حاسمة حين انتقل من مسقط إلى زنجبار وجعلها المقر الدائم لإقامته إلى حين وفاته عام ١٨٥٦ . وكان أكبر إهتمامه منصبا على التجارة فأراد أن يجعل من زنجبار المركز التجارى لإفريقية الشرقية ورحب بالتجار الأجانب وعقد معاهدات تجارية مع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا . وفى عهده شجع الجالية الهندية على استئناف نشاطها وبدأ الهنود يفدون من عمان نفسها إلى زنجبار . وأكثر من ذلك ظل منصب مدير الجمارك إلى أواخر القرن التاسع عشر يشغله هندی كما اعتمد على الهنود فى الشؤون المالية . وكانت الجالية الهندية متركزة فى زنجبار ، إلا أن عدد التجار الهنود أخذ يزداد فى الموانى الأخرى ولا شك أن إنشاء قنصلية بريطانية فى زنجبار سنة ١٨٤١ كان حافزا ومشجعا إذ أشاع روحا من الإطمئنان . وطبقا للمعاهدة التجارية المعقودة مع بريطانيا عام ١٨٣٨ منح الرعايا البريطانيون مزايا وافرة كحرية الدخول والإقامة والاتجار داخل ممتلكات الإمام ، وشراء وبيع واستئجار الأراضى والبيوت ، وحصانة مساكنهم ومحال أعمالهم من التفتيش بدون أوامر من السلطات الرسمية .

إلا أن التجار الهنود الأقل ثراء لم يجسروا على التوغل فى داخل المستعمرة حتى لمسافة أميال قليلة ولم يفعلوا ذلك إلا فى أواخر القرن التاسع عشر حين خضعت إفريقية الشرقية للإدارة البريطانية نهائيا . ويلاحظ أن القوافل العربية التى كانت تتوجه إلى الداخل كان يمولها التجار الهنود إذ يمدونها بالسلع اللازمة للبادلة مع القبائل الإفريقية .

وإذا كان التجار الهنود لم يزاولوا تجارة الرقيق بأنفسهم إلا أنهم مسئولون عن نشاطها في ذلك الحين بسبب مدعهم للقائمين بها بالإمكانات الضرورية .

وانتخدمت السلطات البريطانية قوات من أبناء الهند للأمن والدفاع وهذه عاونت إلى حد كبير في إخضاع كينيا وإفريقية الشرقية للنفوذ البريطاني ، كما أبلى الهنود بلاء حسنا خلال الحرب العالمية الأولى في إخراج الألمان من ممتلكاتهم . وهذه الحقيقة كثيرا ما استند إليها الهنود في كينيا والساسة في الهند من أجل المطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية مع المستوطنين البيض .

ولما بدأ مد الخط الحديدي بين أوغنده والساحل جىء بالعمال من الهند . وفي يناير سنة ١٨٩٦ وصلت أولى دفعة منهم وعدتها ٣٥٠ رجلا إلى ممباسا وظل العدد يتزايد باطراد كلما تقدمت عملية الإنشاء . ويقدر أن ٣٢٠٠٠ هنديا اشتركوا في هذا الخط ؛ وبعد انتهائه بقي عدد منهم للعمل بالبلاد . وهنا تنبه إلى أن معظم أوائل العمال عادوا إلى وطنهم ولهذا فمن الخطأ والمغالطة القول بأن الأقلية الآسيوية الكبيرة في كينيا ترجع إليهم .

إلا أن عودة العمال إلى وطنهم الأصل سارت بجانبها حركة أخرى ألا وهي ازدياد تدفق المهاجرين الهنود من أبناء الطبقة الوسطى على كينيا للإشتغال بالتجارة والحرف الحاذقة وهي نواح كانوا يتفوقون فيها على الإفريقيين . ولم يعد التاجر الهندي يقصر نشاطه على الساحل وإنما أخذ يتوغل في الداخل بمحذاً الخط الحديدي . وكانت الإدارة

البريطانية في ذلك الحين تشجع تلك الهجرة إذ وجدت في التاجر الهندي أداة طيبة لفتح داخلية البلاد أمام التجارة والسلع المستوردة من الخارج. وكذلك لم يقابلهم المستوطنون البيض بعداء بل لعلمهم رحبوا بالمرابي الهندي ليعرضهم بعض حاجتهم من المال .

وجرى تفكير في إحضار عدد من الفلاحين الهنود للإشتغال بالزراعة في كينيا وتدريب سكانها الأصليين على استخدام أساليب جديدة ، ولكن هذه الحركة سرعان ما اصطدمت بالمعارضة من جانب المستوطنين بالمرتفعات الذين حصلوا في عام ١٩٠٦ على بيان من وزير المستعمرات البريطاني فسروه بأنه تعهد بعدم السماح لأجناس غير بيضاء بالاستيطان في المرتفعات .

والأقلية الهندية على جانب كبير من النشاط وطبقا لإحصاء في عام ١٩٤٨ كان ٨٢.٢٪ منهم يشتغلون بالصناعة والتجارة ، ١٠.٣٪ في الإدارة الحكومية ، ٦.٩٪ في أعمال النقل . وهم مركزون في المدن كما أنهم منتشرون في داخلية البلاد وفي أيديهم التجارة الصغيرة مما يدر عليهم أرباحا كبيرة ويجعل منهم عنصرا منافسا قويا.

ولقد كانت الأقلية الهندية موضع التقييد والتمييز ضدها من جانب الإدارة البريطانية تحت ضغط المصالح البيضاء في المستعمرة مما أشاع المرارة في نفوس أفرادها . ففي عام ١٩٠٥ ألف المندوب السامي دونالد ستيوارت Sir Donald W. Stewart لجنة من ثلاثة قضاة واثنتين من المستوطنين البيض لبحث موضوع الأرض فأوصت اللجنة بتشديد القيود المفروضة على بيعها واستغلالها . وبالرغم من أنها لم تعارض مبدأ

حيازة الهنود للأرض إلا أنها رأت أنه نظراً لصغر مساحة إقليم المرتفعات نسبياً فلا بد من الاحتفاظ به كلية للأوربيين إذ هناك في خارجة مساحات وافرة تصلح للهنود . ولقد أثار تشكيل اللجنة غضب الآخرين لعدم تمثيلهم فيها ، فعقدوا اجتماعاً عاماً في ممباسا (أبريل ١٩٠٦) وأصدروا قراراً طالبوا فيه بالمساواة مع البيض بشأن حيازة الأرض الزراعية في منطقة المرتفعات . وكذلك بعثوا بوفد منهم إلى لندن لشرح وجهة نظرهم .

وفي يوليو من السنة ذاتها بعث وزير المستعمرات لورد إلجين Elgin برسالة إلى المندوب السامي قال فيها إنه بالرغم من أنه بما يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية منع رعاياها من تملك الأرض في أى جزء من المحمية إلا أنه نظراً لصغر مساحة المرتفعات نسبياً فيجب ألا تمنح الأرض الزراعية إلا للأوربيين . ثم عاد فأكد هذا المبدأ في رسالة في شهر مارس من عام ١٩٠٨ .

ونشب الخلاف بين الطرفين مرة أخرى عند ما تقرر إنشاء المجلس التشريعي إذ لم يعين فيه ممثل للهنود . وهنا تقرر بعد عامين أن يكون لهم ممثل واحد ووقع اختيار الإدارة على المستر جيثانجي A.M. jeevanjee ولكن هذا الأمر لم يرضهم إذ يتجاهل نسبتهم العددية حيث كان عددهم ١٨٨٦ سنة ١٩١١ مقابل ٣١٦٨ من الأوربيين .

هدأ النزاع بين الجانبين أثناء الحرب العالمية الأولى إلا أنه سرعان ما تجدد أثر انتهائها ذلك أن البيض وضع تصميمهم على المطالبة بالحكم

الذاتى الذى ينقل السلطة إلى أيديهم ويجعل من كينيا بلدا أبيض ولهذا رأوا ضرورة تقييد هجرة الهنود حتى لا يطغوا عليهم . وفى الوقت نفسه زاد شعور الاستياء فى نفوس الهنود حدة بسبب التمييز العنصرى كما عظم اهتمام سياسة الهند بمصير مواطنيهم المقيمين فى كينيا .

وحدث أن أعلن سير إدورد نورثى Edward Northey (الذى عين فى يناير سنة ١٩١٩) أن المجلس التشريعى سوف يعاد تنظيمه بحيث يضم أحد عشر أوريبيا عن إحدى عشرة دائرة بينما لن يمثل الهنود سوى عضوان بالتعيين . وأوضح كذلك أنه بالرغم من أن المصالح الهندية لن تهمل إلا أنه يجب أن تكون الغلبة للمصالح الأوربية . وكان رد الفعل السريع لهذه التصريحات أن طالبت الرابطة الهندية بالمساواة فى التمثيل بالمجلس التشريعى وإلغاء العزل العنصرى فى المناطق السكنية بالمدن وحق حيازة الأرض فى إقليم المرتفعات . وفى أوائل سنة ١٩٢٠ أرسلوا وفودا إلى كل من نائب الملك فى الهند واللورد ملز وزير المستعمرات . وإزاء الضغط قررت الحكومة البريطانية أن يكون للهنود ممثلان مختاران بالانتخاب على الأساس العنصرى ، وعدم فرض أى قيد على هجرتهم إلى كينيا . وكان السبب الخوف من إثارة الهند ذاتها بما يزيد علاقاتها بانجلترا اضطرابا . والخلاف حول طريقة الانتخاب يعكس الصراع بين المصالح ، فالأوربيون يعارضون مبدأ القائمة الموحدة إذ معناه بسبب قلة عددهم بالنسبة إلى الأقلية الهندية أن تبرز الأخيرة الأغلبية وبالتالي تسيطر على المجلس التشريعى . أما أنصار القائمة المشتركة فيقولون إن القائمة المنفصلة لكل جنس بما يولد حب الذات وروح الشك ويحول دون نمو الشعور بالوحدة فى البلد الواحد .

وفي سنة ١٩٢٣ أصدر دوق ديفونشير Devonshire (الذى خلف المستر تشرشل في وزارة المستعمرات في أكتوبر ١٩٢٢) بيانا يوضح سياسة الحكومة البريطانية (٢٥ يوليو ١٩٢٣) ويتضمن القواعد التالية :

- ١ — جعل الأولوية للمصالح الإفريقية .
- ٢ — الإصرار على أسلوب القوائم الانتخابية المنفصلة .
- ٣ — زيادة عدد ممثلي الهنود في المجلس التشريعي إلى خمسة أعضاء .
- ٤ — نبذ سياسة العزل في المناطق السكنية المدنية .
- ٥ — الإبقاء على سياسة الاحتفاظ بالمرتفعات لليض .
- ٦ — فيما يتعلق بالهجرة فإن الحكومة لا تستطيع التفكير في إصدار تشريع يمنع هجرة الرعايا البريطانيين إلى أية مستعمرة بريطانية إلا في حالة ظروف خاصة وشديدة . إلا أنه رغبة في رعاية مصالح الإفريقيين فيجب تشديد الرقابة على الهجرة حتى لا يكون ازديادها سببا في تعويق تقدمهم الاقتصادي .

ومعنى هذا أن السياسة البريطانية من ناحية الأجناس المقيمة في كينيا تقوم على مبدأ أساسى وهو إبقاء القوة الاقتصادية والسيطرة السياسية في أيدي البيض ، ويتحقق الأمر الأول بأن يحتفظ لهم وحدهم بالأرض في المرتفعات، والأمر الثانى بطريق زيادة عدد ممثليهم في المجلس التشريعي والإبقاء على نظام القوائم الانتخابية المنفصلة . ولم يخرج البيان الذى أصدره لورد پاسفيلد Pass field ١٩٣٠ عن هذه القواعد .

وهكذا ظلت الأقلية الهندية تعاني من مركزها الضعيف إزاء
الأوربيين . وكان لزاما عليها أن توحد جهودها مع الأغلبية الأفريقية
ولكنها لم تفعل وسيطرت عليها العقلية البورجوازية التي لا تنظر إلا
إلى مصلحتها الذاتية وبذلك ارتكبت الأخطاء التي وقع فيها الهنود
والملونون في اتحاد جنوب إفريقية .

القسم الثالث

زحف الاستعمار البريطاني

قبل عام ١٨٨٤ وإلى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية كانت تمتد منطقة واسعة قينة أن تجذب أنظار الاستعمار في الوقت المناسب إذ لم تكن مملوكة بعد لأية دولة أوربية بينما كان يدعى حق السيادة عليها سلطان زنجبار . وفي تلك السنة وصل إلى البلد الأخير المغامر الألماني كارل بيترز Karl Peters مع بعض رفاقه، وبفضل المعونة التي قدمها لهم أحد البيوت التجارية الألمانية في زنجبار ضربوا في الداخل ولم يمض عشرة أيام حتى عاد الرجل ومعه اثني عشرة معاهدة تحمل توقيع عدد من الزعماء القبليين الذين لم يستطيعوا إدراك حقيقتها وتفهم الأغراض الحقيقية الكامنة وراءها . وبفضل تلك القصاصات استطاع أن يضع مساحة قدرها ٦٠.٠٠٠ ميل مربع تحت حماية « شركة الاستعمار الألمانية » التي سبق له إنشاؤها . وعاد إلى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة وأطلق عليها اسم « شركة إفريقية الشرقية الألمانية » ، واستطاع أن يحمل بسمرك على إعلان حماية الحكومة الألمانية لها . ولقد دهش الناس من تصرف رئيس وزارة ألمانيا إذ يعلمون أنه كان معارضا لمشروع كارل بيترز ، ولكن الواقع أن بسمرك كان يتصرف بحذر في البداية فلا يريد أن يتخذ موقفا إيجابيا إلا إذا كان النجاح حليف المغامرة .

غير أن الإنجليز ، بالرغم من مشاغلهم في آسيا والمتربة على التوسع الروسى واحتمالاته لم ينظروا بعين الإرتياح إلى الجهود المبذولة في إفريقية الشرقية من جانب الدولة الألمانية . وقبل وصول كارل ييتز بشهور قلائل توغل المكششف الإنجليزي سير هارى جونسون في منطقة جبل كليمنجارو وعقد طائفة من المعاهدات المائلة مع زعماء القبائل وهذه أخذها في عام ١٨٨٥ فريق من تجار منشستر وغيرهم الذين أسسوا جماعة إفريقية الشرقية التي تحول اسمها فيما بعد فصار « شركة إفريقية الشرقية البريطانية الإمبراطورية » . ونظراً لأطماع فرنسا النوسعية في شرق القارة اتفقت الدول الاستعمارية على تأليف لجنة لتسوية الخلاف بينها ولكي تقرر ما إذا كانت المنطقة ملكاً لسلطان زنجبار . وفي العام التالى صدر قرار اللجنة فإذا به يسمح للسلطان بنزيرتى زنجبار و *Pemba* إلى جانب شقة ساحلية عرضها عشرة أميال وطولها ٣٠٠ ميل الشمالية لبريطانيا والجنوبية لألمانيا . أما ما وراء هذه المنطقة الساحلية فاقسمه الإنجليز والألمان وكان خط التحديد يمتد غرباً حتى بحيرة فكتوريا^(١) . وهنا تقدمت كل من الشركتين إلى السلطان بطلب استئجار منطقة النفوذ الخاصة بها .

ولكن المنطقة الداخلية هي التي صارت موضع الخلاف ، وراح الإنجليز يرددون هذه الأسئلة : هل تترك للألمان حرية التوسع حتى يلتقوا بدولة الكونغو الحرة (البليجيكي) عند بحيرة تنجانيقا وبذلك يسدون الطريق على المشروع البريطانى الخاص بالحط الحديدى

(١) مقابل إطلاق يد فرنسا في مدغشقر .

المزمع مده عبر القارة من القاهرة إلى مدينة الرأس ؟ وهل تكون أوغنده درة إفريقية الشرقية من نصيب الإنجليز أم الألمان ؟ والمسألة الأخيرة كانت تشغل الأذهان وبخاصة عند ما وصل كارل يترز إلى عاصمة أوغنده وعقد معاهدة مع ملكها . إلا أنه في أول يوليو من عام ١٨٩٠ وقعت ألمانيا وبريطانيا « معاهدة هليوجولاند » وبمقتضاها حصلت الأولى على شبه جزيرة هليوجولاند ذات الأهمية الإستراتيجية لها مقابل التنازل عن دعاويها في أوغنده وجزيرتي زنجبار وبمبا ومنطقة ويتو Witu (على ساحل إفريقية الشرقية البريطانية) ونياسالاند . واستغلت إنجلترا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند وزنجبار وبمبا وأوغنده .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال « شركة إفريقية الشرقية البريطانية » ، ورفعت اللجنة تقريرها وفيه « أن تاريخ شركة إفريقية الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس الأخيرة وحالاتها الراهنة ، يوضحان بجملاء اخفاق التجربة التي قامت على وضع الإدارة والتجارة في أيدي واحدة فيما يختص بهذا الجزء من أفريقية ، وأن التعجيل بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة إلى الشعوب الوطنية والتجارة البريطانية وزنجبار ، وعلى ما نعتقد بالنسبة إلى الشركة نفسها . وهنا إستقر رأي الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها في أفريقية الشرقية وأوغنده ، مقابل ربع مليون جنيه ، وفي سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغنده وطبق الإجراء نفسه بالنسبة إلى إفريقية الشرقية البريطانية في العام التالي .

وكانت حدود الأخيرة تنتهي عند نيقاشا Nivasha ، وفي سنة

١٩٠٢ أضيفت إليها مقاطعات نيثاشا وكيسومو . وبالأولى مرتفعات تصلح لإقامة الرجل الأبيض ؛ أما الثانية فاقطعت من أوغنده وبذلك وصلت حدود إفريقية الشرقية البريطانية إلى بحيرة فكتوريا .

ومنذ إعلان الحماية كان على رأس هذه « المحمية » مندوب مسئول أمام وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها أصبحت من اختصاص وزارة المستعمرات ، وذلك ابتداء من أول إبريل ١٩٠٥ ، وفي نوفمبر ١٩٠٦ وضعت تحت إشراف حاكم وقائد قوات الاحتلال . وفي ٢٣ يولييه ١٩٢٠ تقرر ضمها باسم « مستعمرة كينيا » وبذلك أصبحت من « مستعمرات التاج » ؛ أما الأراضي الواقعة على الساحل والتي كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد صار يطلق عليها اسم « محمية كينيا » .

وفي ١٥ يوليو سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع إيطاليا وبمقتضاها تنازلت إنجلترا إلى الأخيرة عن نهر چوبا ومنطقة على الجانب البريطاني من النهر يتراوح عرضها بين ٥٠ و ١٠٠ ميل ، وتم التسليم رسميا في ٢٩ يونيه من السنة التالية ، وهكذا تنازلت إنجلترا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى في الأمر .

آثار سلبية:

وهنا نسأل : هل كان مجيء الرجل الأبيض عامل خير لهذا البلد وأهله ، وهل كانت حضارته مصدر إسعاد ورفاهية ؟ يحدثنا

بويل^(١) أن من رأى البعض أنه منذ ابتداء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين . وبالرغم من تشككه فى صحة الرقم إلا أنه يقول إن من المحتمل أن ٥٠ ر ٥٠٠ منهم ماتوا خلال الحرب العالمية الأولى ، وأن ١٥٠ ر ١٥٠٠ غيرهم هلكوا بسبب المجاعة ووباء الانفلونزا فى عام (١٩١٨ - ١٩١٩) ولكى يدعم رأى القائل بميل السكان الوطنيين إلى التناقص يورد لنا هذه العبارات البالغة الدلالة والمغزى من تقرير لإدارة الصحة .

وفى ما بين عامى ١٩٠٤ ، ١٩٢٤ تمتعت قبائل كينيا بسلام داخلى ولكن فى الوقت نفسه كانت تجرى تغييرات اقتصادية ويحدث تطور على أسس جديدة . وكلا السلام والتقدم كانا صدمة أكثر منها دافعا ؛ وعطل نشوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، على الأقل لمدة عشر سنوات ، وضع أو تطبيق الوسائل التى يمكن بها السيطرة على تلك الهزات . وفى ظل هذه الظروف ما كان ينتظر أن يزداد السكان .

هذا بالنسبة إلى الإفريقيين ، أما فى حالة الأوربيين ، فإن الكاتب نفسه يذكر لنا^(٢) أن عددهم ارتفع من ٣١٧٥ ر ٣ فى سنة ١٩١١ إلى ٩٦٥١ ر ٩ فى سنة ١٩٢١ أى أن الزيادة خلال تلك السنوات العشر بلغت ٢٠٤ فى المائة ، وفى سنة ١٩٢٦ ارتفع الرقم الأخير إلى ١٢٥٢٦ ر ١٢ ، أى بنسبة ٣/٠ خلال سنوات خمس .

(١) Raymond Leslie Buell: The Native Problem in Africa
vol. 1, p.287 (New York 1928)

(٢) شرحه ، ص ٢٨٨ .

القسم الرابع

مشكلة الأرض

في عام ١٩٠٠ عين سير تشارلز إليوت مندوباً سامياً فوضع الأساس الذي قامت عليه سياسة الرجل الأبيض في هذه البلاد إذ قال بصراحة « إن في داخلها أرضاً تصلح للبيض ، وإن من النفاق عدم الإقرار بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الغلبة . وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من السياسة التي نتبعها والتشريعات التي نسنها إنشاء مستعمرة بيضاء » .

وكانت الخطوة الأولى في سبيل تحقيق هذه السياسة اعتبار الأرض ملكاً للتاج (البريطاني) على أن يكون الذين يشغلونها مستأجرين tenants-at-will . وبمقتضى قانون أراضى التاج لعام ١٩٠٢ صار للحاكم حق بيعها لمن يطلبها لغاية ١٠٠٠ فدان أو تأجيرها لمدة ٩٩ سنة . ولا يجوز للمستأجر التنازل إلا بموافقة المندوب السامي . غير أن المستوطنين البيض طالبوا بإزالة ما يتضمن القانون من قيود مثل ماورد في القسم الثلاثين منه من أنه « في جميع المعاملات الخاصة بأراضى التاج يجب أن تؤخذ في الاعتبار حقوق الوطنيين ومطالبهم ، وبصفة خاصة لايجوز للمندوب السامي أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلاً » .

وإزاء ازدياد الهجرة وارتفاع الأصوات بضرورة كفالة جميع التسهيلات صدر قانون آخر في عام ١٩١٥ وأهم نصوصه :

(١) الأراضي المؤجرة والتي لا تتجاوز مساحة القطعة منها خمسة آلاف فدان يجوز منحها لمدة ٩٩٩ عاماً ، على أن تحول الإيجارات السابق منحها وفقاً لقانون سنة ١٩٠٢ إلى نصوص القانون الجديد .

(٢) تفرض الحكومة على المنتفع ريعاً سنوياً تجرى مراجعته كل ثلاثين عاماً . وكانت قيمة الريع ٢٠ سنتاً عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ . وبلغ إيراد الحكومة السنوى من ذلك المصدر حتى عام ١٩٢٥ ما مقداره خمسون ألفاً من الجنيهات .

(٣) منع التأجير أو التقسيم من الباطن إلا بموافقة الحاكم في المجلس ،
Governor-in-Council

(٤) فرض القانون شروطاً لاستغلال الأرض وتشجيع هذه العملية .

وفي عام ١٩١٩ اتخذت الحكومة إجراء لمنح ألف مزرعة مساحتها مليون من الأفدنة إلى عدد من رجال الجيش المسرحين والمتقاعدين ممن اشتركوا في الحرب العالمية الأولى . والجدول التالى يبين الوضع في السنوات الممتدة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٥ (بالآفدنة) :

السنة	المساحة المشغولة	المساحة المزروعة	النسبة المئوية
١٩٢٢	٣١٠٤١٥٨	٢٢٤٧٠٥٥	٦١٥
١٩٢٣	٣٩٨٠٣٧١	٢٧٤٧٣١٩	٦٨٨
١٩٢٤	٤١٩٢٧٣١	٣٤٦٧٩٨٨	٨٢٨
١٩٢٥	٤٤٢٠٧٣	٢٩٢٧٦٢٨	٨٨٨

وفي السنة الأخيرة كان متوسط حيازة الرجل الأبيض ٥٠٠ فدان مقابل ثمانية أفدنة للوطني . وإشباعا لرغبة الوافدين البيض أخرج أبناء البلاد من مناطق واسعة دون موافقتهم وفي هذا المعنى قال مجلس الإرساليات الدينية في كينيا :

« بعد إعلان الحماية بخمس أو ست سنوات بدأت أعداد وفيرة من المستعمرين الأوروبيين تغد إلى البلاد وهنا واجه الإفريقيين منظر يدعو إلى الدهشة ألا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم إلى الوافدين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التي وظيفتها حماية الجماعات والشعوب الوطنية . وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضي القبائل في كيكويو وكامبا وناندي وأنيكيا على الساحل . وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالي في بعض الحالات ، غير أن الواقع أنه لم يكن لهم خيار في الأمر وحتى إذا وافقوا على الإجراء فإن ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط ... وسارت الحكومة على سياسة خاطئة وهي الإقراض بأن الأراضي المزروعة فعلا هي التي يكون للناس حق فيها . وفي كيكويو كان التعويض يمنح على هذا الأساس وحده بمعدل روبيتين للفدان ،

وخلال الفترة الممتدة من ١٩١٢ حتى نهاية ١٩٣٦ (بخلاف مشروع

إسكان الجنود في عام ١٩١٩) جرت العادة على أن تباع الأرض للأوربيين بطريق المزاد إلا أنه في عام ١٩٣٧ طبق نظام جديد بمقتضاه تمنح الحكومة أراضي التاج مباشرة لمن يطلبها بعد الموافقة على الطلب .

أشاعت تلك السياسة الذعر في نفوس الإفريقيين فأوصت لجنة « أورمسي - جور » بإنشاء هيئة وصاية على أراضي الوطنيين كما رأت إعلان حدود المناطق المحجوزة لهم ونشرت فعلاً بالجريدة الرسمية عام ١٩٢٦ . وفي سنة ١٩٣٠ صدر قانون بإنشاء هيئة الوصاية المشار إليها ويجوز فيها منح إيجارات لمدة ٢٣ سنة ترفع إلى ٩٩ في حالات خاصة وبشرط موافقة وزير المستعمرات . وحدث أن ذاع نبأ الكشف عن منجم للذهب في كافيرونندو الواقعة في المناطق المحجوزة . وتدفق البيض مدفوعين بالأمل في تحقيق الثراء وهنا وافق وزير المستعمرات في يوليو من عام ١٩٣٢ على تعديل القانون السابق بحيث أنه في حالة منح رخصة الإيجار للتعدين في المناطق المحجوزة يدفع التعويض نقداً وهذا تعديل خطير إذ كان المتبع أنه إذا ما نزع من الإفريقيين أرض فإنهم يعرضون عنها بأرض في منطقة أخرى .

وفي سنة ١٩٣٤ شكلت لجنة برئاسة سير موريس كارتر قدمت طائفة من المقترحات منها إضافة حوالي ١٤٧٤ ميلاً مربعاً إلى مساحة المناطق المخصصة للقبائل الوطنية . وتخصيص ٩٣١ ميلاً مربعاً للوطنيين الحق في استئجارها ، واعتبار بقية الأراضي مفتوحة أمام جميع الأجناس وبدون تمييز أو استثناء .

وبمقتضى تلك السياسة أصبح نصيب الإفريقيين أى أبناء البلاد الأصليين ٥٢٠٠٠ ميل مربع يضاف إليها ما يمكن استئجاره من الأراضي المفتوحة البالغ مساحتها ٩٩٠٠٠ ميل مربع ومعظمها يجب أن يكون صحراء وذلك مقابل ١٦٧٠٠ ميل مربع فى المرتفعات للأوروبيين . وفى أول مارس سنة ١٩٣٩ بدأ تنفيذ « أمر فى المجلس » Order-in-Council ويقضى بالاحتفاظ للبيض وحدهم بالمرتفعات وأصبح غير جائز قانونا للأسيويين أو الإفريقيين امتلاك أرض فيها .

وهكذا انقسمت البلاد إلى معازل لأبناء البلاد الأصليين ومناطق محجوزة للمستوطنين البيض ، ومعنى هذا تطبيق لسياسة العزل العنصرى apartheid^(١) بالنسبة إلى ملكية الأرض ولكن بصورة معكوسة أى أنشئ معزل reserve فى هذه الحالة ولكن للأوروبيين وحدهم . ويحاول أنصار سياسة التفرقة هذه تبريرها بقولهم إن المساحة المقررة للأوروبيين أقل بكثير من الرقم الذى أوردناه لأن منها ٣٩٥٠ ميلاً مربعاً من الغابات . ولكن الواقع أن جزءاً كبيراً من الأراضي الخارجة عن حدود المنطقة المحجوزة للبيض صحراء غير منتجة بسبب قلة المطر أو انعدامه كما لا يصلح للاستغلال بسبب انتشار ذبابة تسمى tse tse ، وبهذا فإن إقليم المرتفعات يمثل نسبة عالية من الأراضي الصالحة للزراعة بالرغم من ضآلة هذه النسبة بالقياس إلى المساحة الكلية للبلاد . وبما يدل على هذه الحقيقة أنه خلال السنة المالية ١٩٥٩/٦٠ كانت حصة

(١) السياسة الرسمية المطبقة فى اتحاد جنوب افريقية .

ضريبة الدخل التي يؤديها الأوريون $10\frac{1}{4}$ مليون جنيه أى نحو ثلث الإيرادات العامة كلها .

وهذا التقسيم أساء إلى الإفريقيين من أكثر من ناحية إذ نظرا لسرعة الزيادة الطبيعية في عددهم وعدم الاهتمام بتدريبهم على استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة أخذت المساحات الصالحة للاستغلال الزراعى تقصر عن إشباع حاجياتهم ولم يعد في وسع كل فرد منهم أن يملك أرضاً. ولما كان مجال التطور الصناعى محدوداً فالنتيجة المترتبة على ذلك انتشار البطالة في صفوفهم ، وهكذا لم يعد الإفريقى يشعر بالاطمئنان الاقتصادى ، كما أن استبعاده من الحياة والتملك في جزء من بلاده وهو أشدها خصباً ينطوى على إشعاره بأنه في مركز اجتماعى دون المستوطن الأبيض الغريب عن البلاد .

وكانت الحجة التي تدرع بها البيض أنهم أقدر على الاستفادة من ثروة البلاد الطبيعية بسبب خبرتهم الفنية وقد عبر عن هذا المعنى اللورد ديلاير في دورة المجلس التشريعى لعام ١٩٢٤ فقال « لأنه يتعين استغلال جميع الأراضي في العالم إلى أحسن حد ممكن . ففي إقليم كيكويو منطقة من أشد جهات العالم خصبا ومع ذلك لا يستغل سوى ثلثها نظرا لأساليب الحصاد التي يتبعها الوطنيون كما أنهم يتركون جزءا دون زراعة خلال فصل معين » . والحجة تفتقر إلى المنطق العادل لأنه إذا كان الإفريقيون تنقصهم الخبرة الفنية والموارد المالية السكافية فالحل ليس بنزع الأرض من أيديهم وإنما يكون بتقديم المعونة الفنية والمساعدة المالية بالتدريج .

ولقد أصبحت مشكلة الأرض من العوامل الأساسية الكامنة وراء
سخط أهل كينيا وتسميم العلاقات بينهم وبين العنصر الأبيض .

والسياسة التي طبقت بالنسبة إلى الأرض تتعارض تماما مع
التصريحات المتكررة من جانب الحكومة البريطانية . فالكتاب الأبيض
الصادر عام ١٩٢٣ أكد أن كينيا تعتبر في المحل الأول بلداً إفريقيا وأنه
في رأى الحكومة البريطانية يجب أن تكون الغلبة لمصالح الوطنيين
الإفريقيين وإذا ما تعارضت مع مصالح الأجناس المهاجرة فيجب أن
تكون الأولوية للأولى . وفي عام ١٩٣٠ أصدرت حكومة العمال مذكرة
بشأن السياسة التي نتبع إزاء الوطنيين في إفريقيا الشرقية وفيها تعهدت
حكومة بريطانيا أنه لن ينزع شبر آخر من الأرض من أيدي
الوطنيين .

وتقول المذكرة « وأول شيء جوهري أن نزيل نهائيا من عقل
الوطني أي شعور بعدم الاستقرار بالنسبة إلى الأراضي القبلية ، أي أن
الأراضي التي تقرر اعتبارها محجوزة له ستظل مخصصة له إلى الأبد كي
يستغلها ويستفيد منها . وأي مخالفة لهذا التعهد لن تكن نكثا بالأمانة
فحسب من ناحية حكومة صاحب الجلالة الملك بل وستكون نكبة خطيرة
تؤثر في المستعمرة كلها وذلك من وجهة نظر الوطنيين » . ولقد اعتبر
ذلك أشبه « بعهد أعظم » Magna Carta ارتبطت به الحكومة البريطانية .
وهذا العهد الأعظم يورد الحالات التي يجوز الاستثناء فيها وهي الأراضي
التي يمكن نزعها لأغراض المنفعة العامة مثل المستشفيات والمدارس

ودور البريد ومعامل توليد الكهرباء والطرق البرية والخطوط الحديدية. والوثيقة المشار إليها تصر على أن لا يحدث شيء من هذا القبيل مهما كانت مساحة القطعة المزوعة ضئيلة بقصد توفير الربح الخاص لأى فرد.

إلا أن هذا العهد نكث في العام التالى مباشرة ، فضلا عن أنه اعترف باستبعاد الوطنيين من إقليم المرتفعات . ولا عبرة بالحديث عن الأراضى المحجوزة للوطنيين فتد عرضنا لنقائصها من حيث الظروف الملائمة للاستغلال وعجزها عن مواجهة التكاثر الطبيعي في حالة الإفريقيين .

ولقد أوصت اللجنة الملكية التى توجهت إلى إفريقية الشرقية (١٩٥٣-١٩٥٥) بوجوب وضع حد للسياسة القائمة على حجز أرض الصحاح العنصرية ، وبأن تسجيل الملكية القائمة يجب أن يعقبه فتح الأرض على أساس الرضاء المتبادل بين المشتري والبائع . وفى أكتوبر من عام ١٩٥٩ نشرت الحكومة مقترحاتها التى « تضمن أن يكون أساس حيازة الأرض الزراعية وإدارتها واحداً فى جميع أرجاء كينيا بغض النظر عن الجنس أو القبيلة » ويسمح للفرد من أى جنس بشراء الأرض فى المرتفعات مباشرة بشرط الموافقة الإجماعية من جانب لجنة يعين الحاكم جميع أعضائها وتتكون من موظف حكومى (رئيسا) وعضوين أوربيين منتخبين ، وأوربيين آخرين ، وإفريقى وأسبوى . واللجنة التى تقابلها فى حالة أراضى الوطنيين تضم موظفا حكوميا لرأسها ، وأربعة أعضاء إفريقيين وعضوين آخرين أحدهما أوربى والآخر أسبوى ، والجميع

بالتعيين . إلا أن الشروط الموضوعية قاسية بالنسبة إلى الإفريقيين ، كما أن المقترحات لم تتضمن مشروعا لتشجيع الفلاحين بالمرتفعات على تأجير الأرض للإفريقيين .

ولو كان هناك بنك زراعى يمد الإفريقيين بالمال اللازم لكان فى وسعه مساعدتهم من هذه الناحية .

القسم الخامس

مشكلة العمل الرخيص

أخذ المستعمرون الآوريون، أو البريطانيون بعبارة أصح ، يفدون إلى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يتملكون الأراضي ، ثم اشتدت هجرتهم بعد عام ١٩٠٣ وأخذت رقعة الأراضي التي في حوزتهم تزداد اتساعاً ، على ما بينا في غير هذا المكان . وهنا بدأت تواجههم مشكلة خطيرة وهي الحصول على العدد اللازم من الأهالي الوطنيين للعمل في المزارع ، ولم يكن السبيل ميسراً نظراً لنفور الوطني من العمل بعيداً عن عشيرته وقريته ، ولأنه شديد التعلق بأرضه فلا يقبل أن يغادرها ، وأكثر من هذا كان يأنف أن يعمل لقوم استطالوا على حرمة بلاده وانتزعوا أجود أرضها منه ، وهذا الشعور العدائي صار يزداد قوة وشدة بمرور الوقت . ولكن المستعمرين لم يدخروا وسيلة إلا لجأوا إليها لتحقيق بغيتهم وهي العمل الرخيص .

نظام التعاقب Squatter labour

كثيراً ما كان بعض الوطنيين يضطرون إلى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصة رسمياً لهم حيث يعملون زراعة أو رعياً في جهات مجاورة لكسب عيشهم ، وهنا تقرر في عام ١٩١٠ أنه إذا اكتشف واحد من هؤلاء يفعل ذلك فإن على الموظف الحكومي المختص أن يعيده إلى مكانه .

الأصلي ، ويلاحظ أن السلطات لم تبد أى تساهل مطلقا في تنفيذ هذا القانون^(١) . وفي عام ١٩١٨ صدر قانون آخر^(٢) وردت في ديباجته العبارات التالية :

« ومن المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة في المزارع (أى التي يملكها الأوربيون) ، ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم معيشة الوطنيين في غير الأماكن التي حددتها لهم الحكومة . . . فانه إذا شاء أحدهم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يعقد إتفاقا للعمل لدى أحد الملاك الأوربيين ، ؛ ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن سنة وألا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما ينبغي أن يصدق عليه موظف عمومي له الحق كذلك في تحديد عدد الأسرات التي يجوز لها الإقامة في المزارع .

ويقوم نظام التعاقد المشار إليه على الأسس الآتية :

- (١) على رئيس الأسرة وكافة أفرادها الذكور ممن هم فوق سن السادسة عشرة من أعمارهم ، أن يشتغلوا ١٨ يوما في السنة^(٣) للمالك مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومي المختص :
- (٢) مقابل هذا الالتزام يقيم الوطني مع أسرته بالزرعة حيث

(١) Native Authority Ordinance

(٢) Resident Natives Ordinance

(٣) في عام ١٩٤٦ طالب الفلاحون أو الملاك المستعمرون بأن تزداد المدة إلى ٢٥٠ يوما أى تسعة أشهر في السنة .

يزرع جزءاً منها لإنتاج حاجياته ، كما يباح له أن ترعى ماشيته فيها .

(١) على المالك أو صاحب العمل أن يسجل عدد العمال والماشية . ولا ريب أن هذا الذي يجرى التعاقد بشأنه يعيد إلى الذاكرة النظام الاقطاعي ، وإن تعهد الوطني بالعمل مدة ستة شهور عبارة عن السخرة التي عرفها النظام الأخير . وما يلفت النظر أن هذه الطريقة التي أجازها القانون في كينيا أشد قسوة منها في جنوب إفريقيا أو روديسيا . ولقد رحب البيض بهذا اللون من التعاقد لأنه إزاء قلة مساحة الأراضي المخصصة للسكان الوطنيين الذين يتزايد عددهم باطراد يتوافر العمل الرخيص للزراع ،

أما الأجر الذي يتناوله الفرد ، في العمل الزراعي أو اليدوي ، فيتراوح بين ٦ شلنات واثني عشرة شلناً مقابل ثلاثين يوماً من العمل .

ولقد جرت العادة أن يسمح للعامل الوطني وأسرته بالإقامة في المزرعة ، ولكن تمشياً مع سياسة عزل الأجناس البيضاء عن غيرها ، أصبح على الأسرة في غير وقت العمل أن تهبط من المرتفعات إلى كوخها أو مسكنها في المناطق المنخفضة وبعيداً عن مساكن البيض ، بالرغم مما يكلفها ذلك من مشاق ومتاعب ونفقات ، فضلاً عن الشعور بأنها في مستوى أقل من رب العمل .

وسائل توريدهم العمال

في عام ١٩١٧ نشر في الجريدة الرسمية قرار بتكليف الموظفين

الإداريين أن يسهلوا عملية توريد العمال للزراع البيضاء ، ولما اشتدت الحاجة بعد تنفيذ مشروع إسكان الجنود تحدث الحاكم العام نورثي Northey في ٢١ أكتوبر ١٩١٩ فقال : « يجب أن تكون الغلبة للرجل الأبيض . . . ومن أجل خير هذا البلد ورفاهية أهله ينبغي حملهم على العمل . . . ولذلك اعتقد أن سياستنا يجب أن تقوم على تشجيع العمل الإختياري ، ثم بعد ذلك نمنع الكسل والخمول بطريق التشريع » .

ولم يمض يومان على هذا التصريح حتى أرسلت منشورات دورية تطلب إلى الموظفين مواصلة بذل الجهود في توفير العدد الكافي من الأيدي العاملة ، وذلك بكافة الوسائل القانونية . وفي حالة قرب المزارع من المناطق التي يقطنها الوطنيون ينبغي تشجيع النساء والأطفال على العمل ، كما يتعين على الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر أن يعاونوا في أداء هذه المهمة ، ويجب تذكيرهم أن من واجبهم إبداء النصيح والتشجيع للشبان العاطلين في جهاتهم على التقدم للعمل في المزارع . فإذا ما ظلت المشكلة قائمة صار من الضروري الالتجاء إلى تدابير خاصة خلاف ذلك لمواجهة الحال .

وبالرغم من عبارات « الوسائل القانونية » و « النصيح والتشجيع » ، فالواقع أن المنشور كان ينطوي على معنى الإجبار ، وهذا ما فهمه الموظفون الأوريون والرؤساء المحليون فعمدوا إلى الإكراه والضغط حتى يؤدوا الواجب الملقى على عاتقهم ، خاصة وأن السلطات في كينيا

درجت على أن تقسم هؤلاء إلى فريقين ، أحدهما مجتهد والآخر مقصر .

وأثارت هذه الأساليب السخط في نفوس الأهلين لأنهم في كثير من الحالات كانوا يرغمون على هجر أعمالهم الأصلية في جهاتهم لخدمة الرجل الأبيض ؛ وأكثر من هذا فإن ما طالبت به السلطات إنما هو سخرة أو عمل إجباري ، لا للخدمات أو المنافع العامة ، بل لمشروعات فردية وخاصة . وإزاء هذا راح بعض رجال الإرساليات الدينية ينتقدون تلك السياسة أمام الرأي العام البريطاني حتى اضطرت حكومة كينيا إلى إصدار منشور تطلب فيه من الرؤساء الوطنيين ألا يسيثوا . استغلال سلطاتهم ونفوذهم . ونحب هنا أن نقول إن رجال الإرساليات لم يكونوا معارضين في توفير العمل بالنصح والتشجيع ، وإنما اعترضوا على بعض أساليب الإكراه وإجبار الأهالي على ترك أعمالهم الأصلية .

ودارت مناقشة حول الموضوع في مجلس اللوردات البريطاني (١٤ يولييه ١٩٢٠) فقال لوزر ملر :

« إنني واثق تماما أنه سيصير واضحا للجميع أنه لا محل للقهر أو الإجبار ، ولكن هناك محلا للتشجيع والنصح عن طريق الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر . . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى . . . أرى أنه من المرغوب فيه أن يقبل الشبان القادرون على العمل مقابل الأجر وألا يظلوا عاطلين في مناطقهم المخصصة لهم . . . وفي رأي أن الحكومة ترتكب تقصيرا في أداء واجبها إذا لم تستخدم كافة الوسائل

القانونية والمعقولة لتشجيع توريد العمال إلى المستعمرين الذين يقومون بمشروعات لا تفيد الحماية وحدها فحسب ، بل وأجزاء الإمبراطورية الأخرى يأتاج المواد الأولية التي يعظم الطلب عليها .

ومعنى هذا أن العمال الوطنيين ضرورة لابد منها للإنتاج لصالح الإمبراطورية . وبغض النظر عن ألفاظ « قانونية » ونصح . . الخ ، فأننا نعدّها غير ذات أثر جدى لأن العبرة بالتطبيق وفي حالته لابد من القهر والإرغام إزاء نفور الأهالى المتزايد من خدمة الرجل الأبيض فى مزارعه .

وفى رأى السكتاب الإنجليز أن الحكومة ، بالرغم من هذا كله ، التزمت سياسة « الحياد » ، ومهما يكن من أمر فإنها أخذت تراجع عن موقفها ، فى مارس سنة ١٩٢٥ أعلن نائب الحاكم أن الحكومة تتوقع من الموظفين الإداريين أن يقدموا كل تشجيع ممكن . وفى فبراير من السنة التالية اشترك حاكم كينيا مع زملائه من حكام شرق إفريقيا الإنجليز فى مطالبة الموظفين بإفهام الوطنيين أن عليهم أن يشتغلوا إما لأنفسهم وإما للأوروبيين ، والمعنى هنا واضح ، ذلك أن عدم تمكن الأهالى من زراعة الأراضى المخصصة لهم ، ومعظمها صحراء ، بطريقة مجدية يجعلهم ملزمين بالعمل فى مزارع البيض ، وهذا بطبيعة الحال إكراه غير مباشر .

ولقد سبق أن أشرنا إلى عبارة الحاكم العام بشأن ضرورة استخدام

التشريع خمل الوطنيين على العمل أو نبذ الخمول ، ففي سنة ١٩٣٢ صدر قانون يحجز استخدام الذكور لمدة ستين يوماً في السنة بأجر في الأعمال التي تتطلبها المصلحة العامة العاجلة . ومن السهل تفسير هذا النص بحيث يعتبر العمل في المزارع الخاصة إبان الحصاد مثلاً بما تتطلبه المصلحة العامة العاجلة على اعتبار أن التأخير يضر بالمحصول وبالتالي بثروة البلاد والدخل القومي .

نظام التسجيل

ومن الوسائل التشريعية نظام التسجيل وبمقتضاه يتعين على كل إفريقي من الذكور تزيد سنه على ست عشرة سنة أن يتوجه إلى الإدارة المختصة حيث تؤخذ بصمات أصابعه ، ثم يكلف بعد ذلك بحمل بطاقة تعرف باسم كيباندى kipandi ، فإذا ضبط بدونها قبض عليه وعوقب بالحبس .

ولاريب أن هذا الإجراء مظهر من مظاهر الرق لأنه يراد به التمييز العنصرى ، ولكننا نرى أن له أهدافاً متصلة بمشكلة العمل ، إذ معناه مراقبة العمال الوطنيين حتى لا يتسنى لهم الهرب من المزارع . وأكثر من هذا فلما كان الهرب متعذراً على هذا النحو ، فإن العامل يبقى مقيداً بالمالك أو صاحب العمل ، وهذا ما يؤدي إلى إبقاء الأجور في مستوى منخفض ، نظراً لانعدام المنافسة أو السوق الحرة في ميدان العمل .

موضوع الضرائب :

يروى عن الحاكم Sir Percy Girouard أنه قال : « إتنا نعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة لإرغام الوطنيين على هجر المناطق المحجوزة لهم ، سعياً وراء العمل » ؛ وكثيراً ما ردد المستعمرون هذا المعنى في اجتماعاتهم العامة ومطالبهم وأمام اللجان التي كانت تتكون من حين لآخر لدراسة موضوع العمل .

وفي كينيا تفرض الحكومة على كل ذكر أفريقي تعدو سنه السادسة عشرة ضريبة كوخ وجزية فيدفع ١١ شلناً في السنة عن الكوخ الواحد فإذا ملك أكثر من ذلك ارتفعت الضريبة . ونظراً لفداحة هذا المبلغ لايسع الكثيرون من أهل البلاد أدائه إلا عن طريق العمل في مستعمرات البيض .

ولقد قدر أن ٤٥٠.٠٠٠ شخصاً يدفعون سنوياً ما جملته ٦٠٠.٠٠٠ جنيه . أى ما يعادل ٢٧ شلناً للرأس الواحد .

سياسة الأراضي ومسألة العمل :

شرحنا من قبل السياسة المتبعة من حيث تخصيص أراض لكل من الجنسين الأوروبي والإفريقي ، ولما كانت المناطق المحجوزة للإفريقيين ضئيلة نسبياً وموارد العيش فيها غير يسيرة ، فإنهم في هذه الحالة يجدون أنفسهم مضطرين إلى التماس الرزق عن طريق العمل لدى البيض .

أضف إلى هذا أن الحكومة لا تبذل جهوداً واضحة من أجل تنمية الزراعة وترقيتها في المناطق المخصصة للوطنيين ، ولعل هذا الإهمال أو الإغفال أمر متعمد ، يراد به حملهم على التوجه إلى المزارع حيث يعملون فيها .

ومن هذا العرض الموجز الذي أوردنا أهم عناصره يمكن أن ندرك سبباً رئيسياً من أسباب الانتفاض أو الثورة من جانب أهل كينيا ضد الرجل الأبيض وحكومته .

القسم السادس

نظام الحكم حتى ثورة ١٩٥٢

في عام ١٩٠٦ صدر أمر في المجلس ، ويقضى بإنشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي واجتمعت الهيئتان لأول مرة في عام ١٩٠٧ . وكان الأول يضم منذ البداية أعضاء أوروبيين من غير الموظفين العموميين ، ثم أضيف عضو هندي في عام ١٩٠٩ . أما اشتراك الأولين في المجلس التنفيذي فلم يبدأ إلا عام ١٩١٠ . وأدخل نظام الانتخاب على أساس الجنس عام ١٩١٩ حين نص على انتخاب ١١ أوروبياً وهنديين في ١٣ دائرة ، وأدخلت فيما بعد تعديلات متتالية كان الهدف الأساسي منها زيادة نسبة الأعضاء من غير الموظفين ، الأمر الذي يتضح من الجدول التالي عن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٠ ، ١٩٥٢ (قبل إعلان حالة الطوارئ بشهور قليلة) :

السنة	الجانب الحكومي	الجانب غير الحكومي	أورييون إفريقيون هنود عرب المجموع			
١٩٢٠	١٨	١١	—	٢	١	١٤
١٩٢٤	٢٠	١١	—	٣	١	١٨
١٩٢٧	٢١	١٢	—	٥	١	١٨
١٩٣٤	٢١	١٣	—	٥	١	١٩
١٩٤٤	٢١	١٢	١	٥	١	١٩

السنة	الجانب الحكومي	الجانب غير الحكومي
	أورييون	إفريقيون هنود عرب المجموع
١٩٤٧	٢١	١١ ٢ ٥ ١ ١٩
١٩٤٨	٢٦	١١ ٤ ٥ ٢ ٢٢
١٩٥٢	٢٦	١٤ ٦ ٦ ٢ ٢٨

والملاحظات التالية توضح حقيقة الارتقام الواردة في الجدول السابق :

١ — ظل الاعضاء بالجانب الحكومي (من الاعضاء بحكم وظائفهم والموظفين بالتعيين وغير الموظفين ممن يختارون بالتعيين) يمثلون الأغلبية في المجلس التشريعي ثم أصبحوا أقلية منذ سنة ١٩٤٨ من الناحية العددية فقط لان الاعضاء المعينين كان يراعى في اختيارهم كونهم أشد ميلا إلى تأييد وجهة النظر الحكومية .

٢ — ابتداء من عام ١٩٢٧ بدأ تعيين أعضاء أورييين لتمثيل المصالح الإفريقية وذلك إتجاه غير سليم لانهم لابد أن يجعلوا الغلبة لمصالح الجنس الذي ينتمون إليه إذا ما تعارضت تعارضا أساسيا مع المصالح الإفريقية . فضلا عن أن هذا الوضع معناه تأكيد نظرية عدم المساواة بين الاجناس والحكم على الإفريقيين بأنهم غير أهل للاشتراك في إدارة شئون بلادهم .

٣ — عين إفريقي لأول مرة بالمجلس التشريعي سنة ١٩٤٤ ثم زيد العدد تدريجياً ولكن ممثلي الإفريقيين لم يتجاوزوا ستة أعضاء في سنة ١٩٥٢ مقابل ١٤ أوريا (في الجانب غير الحكومي) بالرغم من التفاوت البالغ من حيث العدد بين الإفريقيين والأورييين .

٤ — بالرغم من أن الأقلية الآسيوية حوالى ثلاثة أمثال الأوربيين لم يتجاوز عدد تمثيلها فى المجلس التشريعى ستة أعضاء (١٩٥٢) .

٥ — لم يكن انتخاب ممثلى الأجناس المختلفة قائما على أساس القائمة الانتخابية الموحدة وهذا تطبيق لسياسة التمييز العنصرى المتبعة فى غير كينيا ويتعارض مع المبادئ الديمقراطية السليمة .

٦ — تضمن دستور عام ١٩٥٢ تغييرات جديدة فلم يعد اختيار الأعضاء الإفريقيين بالتعيين وإنما أصبح يتم وفقا لأسلوب معقد من الانتخاب غير المباشر . وكان أبرز الستة المستر إليود ماثيو Eliud Malibu من قبيلة كيكويو . ولأول مرة نص على أن يكون أربعة من الأعضاء الآسيويين من غير المسلمين واثنتان من المسلمين . وكذلك اشترك فى المجلس التنفيذى أعضاء من غير الجانب الحكومى منهم أوربيان وواحد عن كل من الإفريقيين والآسيويين .

وبالرغم من التعديلات والتغييرات المتلاحقة ظلت السلطة الفعلية فى أيدى غير الإفريقيين وهذا كان ، إلى جانب مشكلات الأرض والعمل والضرائب ، من عوامل السخط الرئيسية فى البلاد .

ويحاول البيض تبرير تلك الظواهرات بعدم استعداد الإفريقيين للاضطلاع بالإدارة إلا أن المسئولية عن هذا القصور تقع على عاتق السلطات القائمة بالإدارة بسبب تقصيرها فى توفير التسهيلات التعليمية والخدمات الثقافية الواجبة . ويحدثنا الزعيم چومو كنياتا Jomo Kenyatta أنه بالرغم من الضرائب الكثيرة التى يؤديها الإفريقيون

فالتعليم الذى توفره السلطات لأطفالهم ضئيل القدر . وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمى عن عدد الأطفال فى سن الالتحاق بالمدرسة نستطيع أن نجعل عدتهم تتراوح بين ٥٠٠.٠٠٠ و ٦٠٠.٠٠٠ طفل . وطبقاً لتقرير إدارة التعليم فى كينيا عام ١٩٣٧ كان عدد تلاميذ المدارس الأولية ٨٧٢.١٠٠ منهم ٣١٧٥ تلميذاً بالمدارس الأولية ، ٦١.٢٢٠ تلميذاً فى مدارس لا تقدم لها الحكومة أية إعانة^(١) . ويقول المصدر ذاته إن ما ينفق على تعليم الفرد الواحد فى السنة ثمانية شلنات بينما يتكلف تعليم عدد يقل عن ألفين من الأطفال البيض ٢٥٥.٤٩ جنها انجلىزىا . ومعنى هذا ، كما قال الزعيم الإفريقى المشار إليه : « أن الفقراء هم الذين يدفعون ثمن تعليم الأغنياء » .

وبما يلفت النظر أن اهتمام الإدارة الأجنبية كان منصرفاً إلى التعليم الأولى البسيط . أما التعليم المتوسط والثانوى والفنى والعالى فوضع الإهمال البالغ ، وبذلك اتجهت السياسة التعليمية إلى منع قيام طبقة مثقفة تثقيفاً صحيحاً تستطيع أن تتولى الإدارة والحكم أو يشاركها فيها ، وخشية أن تكون عاملاً فى إنماء الوعي القومى .

ننتقل الآن إلى موضوع الإدارة الوطنية فى المناطق المخصصة للقبائل الإفريقية وهنا نجد أنفسنا أمام نظم رئيسية ثلاثة : فهناك أولاً الرؤساء

(١) طبقاً لإحصاء عام ١٩٤٧ كانت بالبلاد ٤٥ مدرسة أميرية (١٠ أوربية ١٤ هندية ، ٧ عربية وصومالية ، ١٥ إفريقية ، ٢٣٣٦ مدرسة غير أميرية منها ٢١٤٩ مدرسة إفريقية . وهذه المدارس أشبه بالكتاتيب التى كانت معروفة فى مصر من قبل .

الذين تختارهم الحكومة وتمنحهم المرتبات لقاء المسؤوليات التي يضطلعون بها . وكان المفروض أن تعتمد إلى اختيار الأشخاص الذين تدين لهم القبائل بالولاء . وتكن لهم الاحترام لاكثر من سبب أو اعتبار ، وهؤلاء عادة ممن لهم مكائهم ومركزهم بين ذويهم بما يشبه عملية « الانتخاب الطبيعي » .

ولكن الحكومة لم تكن تسير على هذه القاعدة وإنما تعين من تشاء بغض النظر عن السن أو المسكانة في هذه المناصب الهامة ، متذرة بأنها تختار أصلهم وأوفرهم استعداداً من ناحية النشاط أو التعليم وما إلى ذلك من الاعتبارات . ولكن الواقع أن الحكومة لا تريد الاستعانة بالقادة أو الزعماء « الطبيعيين » خشية نفوذهم على القبائل والعشائر . ولا ريب أن اختيار من دونهم شأنه إثارة البغضاء . وتمشياً مع هذه السياسة الهادفة إلى التفرقة نلقى الحكومة تعتمد أحياناً إلى تعيين رئيس من قبيلة للإشراف على شئون قبيلة أخرى . وكان من السهل الدفاع عن هذه الأساليب لو كانت السياسة المتبعة تعمل فعلاً من أجل قيام حكومة وطنية مركزية وبقصد القضاء على القبلية بصورة عملية .

وإلى جانب الرؤساء نجد المحاكم الوطنية وتعينهم الحكومة طبقاً لقواعد المحاكم الوطنية الصادرة عام ١٩١٣ ، ولهذه المحاكم اختصاص الفصل في الدعاوى المدنية المترتبة على الخلاف بشأن الملكية ما دامت الأخيرة التي هي موضع النزاع لا تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً من المال . ولها كذلك أن تفصل في بعض التصرفات أو الجرائم التي تعد مخالفة للقوانين الوطنية السائدة ، وتأمر بالغرامة أو الحبس (لأمد معين بشرط موافقة مأمور الجهة) . ويلاحظ أن الرسوم التي يؤديها المتقاضون من

نصيب أعضاء المحكمة (لتغطية مرتباتهم ونفقاتهم) . أما الغرامة التي يحكم بها قضاة إلى الإيرادات العامة .

وأخيراً لدينا المجالس الوطنية في المراكز الإدارية المختلفة التي تنقسم إليها البلاد . ويتكون الواحد منها من المأمور (رئيساً) واثنين من الأفريتيين يعينهما الحاكم أو القبائل . ومدة المجلس ثلاث سنوات ، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر ، وله أن يصدر قرارات في المسائل ذات الصبغة المحلية البحتة ، كما أن في استطاعته أن يفرض بعض الرسوم للأغراض المحلية وأن يحصل على ريع من يمارسون التجارة في المناطق المخصصة للوطنيين . وبما يلتفت النظر أنه يجوز أن يمنع عرض أية مسألة يرى أنه غير مرغوب فيها من وجهة نظر المصلحة العامة .

ولا يسعنا أن نختم هذا القسم دون الإشارة إلى الالتزامات المفروضة على الإفريتيين في المناطق المخصصة لهم ، وأهمها : —

أولاً : أداء الضرائب : فعلى كل فرد من الذكور بلغ السادسة عشرة من العمر وعلى كل أرملة ، أداء ضريبة كوخ وجزية^(١) ، ويلاحظ أن الضريبة تتعدد حسب عدد الزوجات حتى ولو أسكنهن الزوج في كوخ واحدة . أما الضريبة على الأرملة فكانت موضع النقد الشديد لأنه طبقاً للعرف السائد لا يعد الكوخ الذي تقيم به ملكاً لها وإنما يملكه الابن أو أحد سلالته الزوج . ونحب أن نذكر بهذه المناسبة أنه في أوغنده لا توجد سوى ضريبة فردة الرؤوس (أى الجزية) .

ثانياً : السخرة : أى العمل بغير أجر وذلك فى مثل إنشاء الطرق والكبارى والمجارى المائية اللازمة للجماعة . وبالرغم من أن القانون لا يفرض السخرة إلا على القادرين من الذكور ، فكثيراً ما عملت السلطات إلى استخدام النساء والأطفال .

ثالثاً : العمل بأجر لمدة ستين يوماً على الأكثر فى السنة فى أعمال مثل حمل موظفى الحكومة أثناء تنقلاتهم ، وإنشاء بعض المرافق العامة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية . ولا ريب أن هذه الأعباء الملقاة على عاتق أهل كينيا الوطنيين هوت بهم إلى مستوى الرق ، وهى قد تبدو طبيعية من نظام جعل من نفسه المالك للأرض ، واعتبرهم - أى أصحاب البلاد الشرعيين - مجرد مستأجرين .

القسم السابع

الحركة القومية وثورة ١٩٥٢

لم تمض سنوات قلائل على ابتداء الاستعمار الأبيض لكينيا حتى بدأت حركات التمرد والانتفاض ، بسبب سياسة المستعمرين الاقتصادية بصفة خاصة ، فتارت قبيلة ناندي في عام ١٩٠٥ ، وقبيل الحرب العالمية الأولى حدثت ثورة في صفوف قبيلة جيريانا (من الباتو) وتقيم على مقربة من الساحل ، حين حاولت السلطات نقلها من موطنها إلى مكان آخر ، قيل طمعاً في أراضيها ، وقيل لحملها على التماس العمل في الموانئ بسبب النقص في الأيدي العاملة .

وكذلك شهدت الفترة السابقة للحرب المقاومة من جانب قبيلة ماساي لسبب الخلاف حول الاراضى .

في أعقاب الحرب الأولى

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى توفرت طائفة من العوامل كان لها أثرها القوي في إشاعة السخط وإعداد النفوس للمقاومة :

١ - فبسبب الكساد الذي أصاب العالم في عام ١٩٢١ عمد الفلاحون الأوربيون وقد تأثروا به ، إلى خفض أجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث .

٢ — ترتب على هبوط قيمة العملة (وهى الروبية الفضية) أن عمدت الحكومة إلى استعمال الشلن السائد فى إفريقيا الشرقية^(١) ، وهذه التقلبات أوجدت شعورا من القلق بين الأهالى .

٣ — وبالرغم من ذلك رفعت الحكومة الضريبة من ١٢ إلى ١٦ شلناً ، كما بدأ تطبيق نظام « شهادات التسجيل » .

٤ — نشطت الحكومة عن طريق موظفيها فى « تشجيع » (وبعبارة أخرى إرغام) الأهالى ، وبخاصة النساء والأطفال ، على العمل فى مزارع البن .

٥ — قررت السلطات منح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين. ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا فى الحرب إلى ديارهم ، بعد أن أبلوا فى القتال بلاء حسنا ، شهدوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الأراضى التى كانت تقيم فيها ، كما كثر الحديث عن مشروعات جديدة للاستيلاء على مساحات أخرى من أملاك الأهالى .

جمعية إفريقية الشرقية الوطنية

فى ظل تلك الظروف قام « هارى ثوكو » Harry Thuku ، وكان من موظفى الحكومة ، بإنشاء ما عرف باسم « جمعية إفريقية الشرقية الوطنية » East Africa Native Association ، وهدفها

(١) يعادل الشلن الانجليزى ، وينقسم إلى ١٠٠ سنت .

الدفاع عن حقوق الإفريقيين الاقتصادية والسياسية، فكانت أول منظمة من هذا القبيل ؛ وبذلك يمكن القول أن الحركة القومية المنظمة قد بدأت لأول مرة في كينيا .

وراح الزعيم الوطني يعقد الاجتماعات التي يفد إليها الآلاف ، وأخذ المتكلمون يتحدثون عن الحقوق السياسية والمساواة والحريات . ولكن إلى جانب هذا نرى ظاهرة لها أهميتها هي استخدام الدين وسيلة لإنهاض الهمم وبيان شرعية مطالب السكان . ولهذا كان القادة يتحدثونهم « أن الله لا يميز بين الأبيض والأسود » ، و « أنهم جميعاً أبناء آدم ومتساوون أمام الله » . . .

وهكذا عرفت الجماهير أن الأديان السماوية تمحض على المساواة وتستنكر التمييز على الأساس العنصري أو اللوني .

العدوان على الأهالي :

وإذ شعرت السلطات بازدياد نفوذ الزعيم والخطر السكّان وراء دعوته سارعت إلى القبض عليه ، ويلاحظ أن قانون نقل الوطنيين الصادر في عام ١٩٠٩ أجاز للحاكم أن يأمر بنقل أى وطنى إلى أى مكان إذا ما كان خطراً على الأمن والنظام وبدون توجيه اتهام معين أو محدود إليه .

وزج بالرجل في سجن فيروبي ، وفي المساء تجمع الألوف من الناس الناس وظلوا جالسين أمام الأبواب ، فاذا أصبح الصباح كان عددهم

قد تضخم بمن انضم إليهم . وتوجه قادتهم إلى المسئولين يرجون الافراج عن الزعيم الذي لم يرتكب إثماً ولم يخرق القانون والنظام . وفجأة راحت قوة البوليس تطلق النار على الأمنيين الذين لم يتوقعوا غدرأ أو خيانة ، فبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصا . ومن عجب أن السلطات اعترفت فيما بعد أن حادث الاعتداء وقع خطأ ، ولكن كان له ما يبرره في ظل تلك الظروف ، وعلى أثر العدوان قامت الحكومة بترحيل هارى ثوكو واثنين من أبناء عمومته ، ولكن ذكراه ظلت عالقة بالأذهان ، والآثر الذي أحدثه لم يزل إذ أنه أول زعيم وطنى وقف يدافع عن حقوق البلاد .

مل الجمعية :

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن السلطات عمدت إلى مقاومة الجمعية ، فحاولت عن طريق أعوانها تأليف هيئات بمثابة ترعاها ، وبذلت الجهود للتفرقة . وإذ عجزت لم يسعها إلا الأمر بحل الجمعية واعتبارها غير قانونية ، فكانت النتيجة أن تحول نشاطها إلى الخفاء أى أصبحت « جمعية سرية » وتكونت الخلايا في كل مكان ، ولا تضم الواحدة منها سوى العدد القليل من الأعضاء .

جمعية كيكوبو المركز :

وفي عام ١٩٢٤ أعلن أن لجنة برياسة أورمسي جور ستقوم بزيارة شرق إفريقية لدراسة مسائل مختلفة وفي مقدمتها وضع

الأراضي في كينيا . ولما كانت جماعة افريقية الشرقية، ممنوعة من مزاوله
أى نشاط ، اجتمع نفر من شباب البلاد وألفوا ما أطلقوا عليه اسم
جماعة كيكويو المركزية ، وأعدوا مذكرة أقرها الرؤساء والزعماء
متضمنة كافة المسائل التي كانت موضع الشكوى ، ومعبرة عن الآمال
والأهداف التي تجيش في نفوس الأهالي الإفريقيين . وفيما يلي أهم
النقاط التي تناولتها المذكرة :

مسألة الأرض :

فيما يختص بمسألة الأرض فإننا نرجو باحترام تعديل قانون أراضي
التاج لعام ١٩١٥ (والخاص بمستعمرة كينيا) بحيث يعترف بحقوق
الوطنيين في الأرض ، وهى الحقوق التي ألغاهها القانون سالف الذكر
دون أن يوفر اطمئنانا مقابل ما كان لنا من قبل ، وبذلك تركنا وليس
لنا أى حق قانونى اطلاقا في أراضينا وجعلنا مجرد مستأجرين تحت
إرادة التاج . وإلغاء حقنا القانونى في الأرض عرض بعض أهلنا
للاستغلال وكذلك انتزعت منهم ممتلكاتهم لصالح غير الوطنيين ، كما أنه حرمانا
أى ضمان ضد أية محاولات فيما بعد للاعتداء على أراضينا .

وكذلك نرجو ألا يمر مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة وصاية
على أراضي الوطنيين . وعلى النقيض من ذلك فإننا نتقدم فى احترام
بالمطالب الآتية :

(١) قبل اتخاذ أى إجراء يجب أن يعطى لكل مالك من كيكويو
ما يثبت ملكيته حتى يطمئن إلى أن أحدا لن ينزع منه أرضه .

(ب) عدم إجراء أى تبادل فى « المنطقة المخصصة للوطنيين » بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، لكن يطمئن الأولون إلى أنهم لن يحرروا من أرضهم بهذه الوسيلة .

(ج) ابقاء الأرض فى أيدي مجالس الكيكويو (القبلية) على أن تكون لها سلطة التصرف فيها طبقاً للتقاليد المرعية بدون تدخل من موظفى المنطقة .

(د) ألا يتدخل الموظفون فى المجالس التى تتصرف فى الأرض ، بوصفهم رؤساء لهذه المجالس .

(هـ) عدم النأجير لغير الوطنيين فى داخل أراضى كيكويو ، وحيث تم ذلك فى الماضى يجب دفع تعويض إلى أصحاب الأرض الذين أصابهم الضرر (أو إلى أعقابهم اليوم) .

(و) وقف إصدار تراخيص الاستيطان (الإقامة) المؤقت لغير الوطنيين وذلك فى أراضى كيكويو ، لأن هذا يؤدى إلى نزوحها من أيدي رجال القبيلة .

(ز) كافة أراضى كيكويو التى أعطيت للغير يجب إعادتها إليهم إذا أمكن (أو لذويهم) على أن يدفع التعويض عن الخسائر التى تحملوها خلال السنوات التى نزع منهم الأرض خلالها .

(ح) السماح لأهل كيكويو بزراعة المحاصيل التجارية مثل البن العربى (يقصد اليمنى) فى الأراضى التى يشغلونها وذلك بدون إقامة أى عائق فى وجوههم .

(ط) تدريب أهل كيكويو على الأعمال الزراعية حتى يعملوا ويشجعوا غيرهم على الزراعة ، بدلا مما تقوم به الحكومة من إرسال أناس لتعليم شعب كيكويو ولا يبدلون إلا القليل من الجهد .

وإننا نرجو أن نلفت نظركم إلى أن أهل كيكويو قد فقدوا الثقة في تخطيط الحدود إذ ثبت عدم جدوى ذلك في الماضي حيث جرت العادة على تجاهل تلك الحدود المرسومة ومنح الأراضي التابعة للمناطق المخصصة للوطنيين في كيكويو إلى غيرهم .

تمثيل الوطنيين :

وإذ نأخذ في الاعتبار أن سكان كينيا الوطنيين يمثلون أغلبية هائلة بالقياس إلى الجاليات غير الوطنية فاتنا نرجو :

(أ) أن يسمح للسكان الوطنيين بأن ينتخبوا ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوربيين كخطوة مبدئية ، لتمثيل المصالح الوطنية ، على أن ينتهى الأمر أخيراً بأن يكون للوطنيين الأغلبية في المجلس التشريعى .

(ب) أن ينتخب الوطنيون ثلاثة من جنسهم لتمثيل مصالحهم في المجلس البلدى .

التعليم

(أ) جعل التعليم الابتدائي والزراعي ، والمنزلي إجباريا بالنسبة إلى الأولاد والبنات الوطنيين .

(ب) إنشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية في جميع المناطق التي يقيم فيها الوطنيون حتى ينقلوا التعليم الراقى إلى الصبيان الوطنيين الذين أتموا التعليم الابتدائي .

(ح) أن تشجع المجالس الوطنية في الأقاليم على أن ترسل الأكفاء من الأبناء إلى إنجلترا وغيرها للتزود بالتعليم الجامعي أو العالي في الآداب والطب والهندسة والزراعة وغيرها .

(د) أن تضع الحكومة نظاما لل منح الدراسية Scholarships بقصد تعليم ذوى الكفاية من الوطنيين في داخل البلاد أو الخارج .

مشكلة العمل

نرجو : —

(أ) إلغاء ال « كياندى » وشهادات التسجيل التي تمنح من حرية رعايا التاج الوطنيين في التنقل ، والتي تسهل الجهود المبذولة لإبقائهم في حالة العبودية .

(ب) إزالة كافة القيود المفروضة على الوطنيين بشأن زراعة البن العربي وغيره من المحاصيل الاقتصادية في مزارعهم .

(ج) توفير الضمان اللازم للوطنيين بعدم إرغامهم على هجر أرضهم للعمل عند الأوربيين ما داموا يدفعون ما يطلب منهم ويتتجون المحاصيل في مزارعهم .

(د) إعفاء النساء من ضريبة الكوخ والرأس أسوة بما هو جار في حالة الأرمل التي تجاوزت سن الحمل .

وأخيراً وصلت اللجنة وعقدت أحد اجتماعاتها الذي دعت إليه الرؤساء وأعضاء . كيكويو المركزية للإدلاء بأرائهم . وهنا يحدثنا الزعيم الكيني چومو كنياتا أن هؤلاء القادة وفدوا إلى مكان الاجتماع ومن ورائهم الآلاف من مواطنيهم . وتكلم مفتش المنطقة فطلب إليهم الإيجاز في الحديث نظراً لما يشعر به أعضاء اللجنة من التعب الشديد بسبب رحلتهم الطويلة ، كما طلب إليهم أن يثقوا بأنه أطلع اللجنة على كافة مطالبهم ، وأن الموظفين المحليين جميعاً ، وكلهم حريص كل الحرص على ما فيه رفاهية الإفريقيين لم يدخروا وسعاً من أجل ترقية أحوالهم ، وختم خطابه قائلاً أنه لا يشك في أنهم سيؤكدون للجنة ما يشعرون به من سعادة ورضاء إزاء ما فعلته الحكومة نحوهم ومن أجلهم ، ثم دعا زعيمهم الأكبر إلى أن يتحدث إلى اللجنة .

ووقف الزعيم وبعد أن رحب باللجنة باسم شعبه قال : « إننا نعرف أن المفتش قد تحدث إليكم عن سعادتنا ورضائنا . وإذا كنا لا نريد أن نعقب على إخلاصه ، فإننا نريد منكم أن تبلغوا ملككم أننا منذ

العصور الموهلة في القدم قد أقمتنا في الأرض التي كانت ملكا لنا والتي كانت مصدر العيش لنا ولما نملك من ماشية . . . ولكن هدوءنا قضى عليه نقل ملكية أرضنا . ففي كل سنة أخذت منا الأرض شطراً بعد آخر دون موافقتنا وبغير تعويض . . . إننا نعلم أنكم حضرتم هنا لتروا بأنفسكم حالنا وترفعوا التقارير بشأن درجة السعادة والرخاء اللذين تتمتع بهما واللذين أسبغتهما علينا حكومتكم . وإننا نأمل ؛ بعد أن تروا الأمور على ما هي عليه ، أن تعودوا إلى وطنكم لتحدثوا بملككم أن شعبا مزارعا مثلنا لا يمكن أن يكون سعيداً بغير الأرض .

ولم يكذب الزعيم ينتهي من كلمته حتى تقدم شباب الجمعية بالمذكرة التي سبق إعدادها ، ودارت مناقشات طويلة حول محتوياتها واشترك فيها الجميع من الشيوخ والشبان ، وراحوا يثثون شكواهم وآلامهم ويعبرون عن مطالبهم من الناحيتين العامة والمحلية ، وبدأوا واضحاً أن الآلام واحدة والمطالب واحدة ، ذلك أن المشكلات واحدة .

وانتهت الجلسة . وعادت اللجنة إلى بلادها لترفع تقريرها عما رأت وسمعت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئاً جدياً للرعايا الإفريقيين ، وقد حلت الجمعية عام ١٩٤٠ بحجة وجود اتصال بينها وبين الإيطاليين في الصومال .

نشاط الجمعية

أما جمعية كيكويو فعمدت على دعم مركزها وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين عامة الناس ، وظلت تزعم حركة الكفاح القومى فى البلاد ، وهنا يبرز أمامنا من بين أعضائها وقادتها بعارة أدق الزعيم الوطنى الكبير « جومو كنياتا » وسنعود إليه فى موضع آخر .

وتألفت فى إقليم كاڤيروندو هيئة للدفاع عن مصالح دافعى الضرائب ولكن القيادة ظلت فى يد الجمعية التى خرجت عن الدائرة المحلية وصارت ذات طابع قومى عام ، فانشأت لها فروعاً فى مختلف أرجاء البلاد ، وأدخلت إلى صفوفها القبائل الأخرى ، وجعلت هدفها العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الإفريقيين جميعاً بغير تمييز .

وخلال تلك السنوات حدثت عمليات عدة من الاستيلاء على أراضي الوطنيين فكانت تحتج عليها الجمعية لدى السلطات المسئولة فى البلاد ولدى حكومة لندن ذاتها . وكثر ورود اللجان البريطانية للتحقيق والاستقصاء ، وهنا تتولى الجماعة الاتصال بها وتوضيح وجهات نظر الأهالى وأسباب شكواهم .

ويكفى أن نضرب هذا المثل^(١) لبيان مبلغ حرص الجمعية على المصالح

(١) أوردته « جومو كنياتا » فى كتابه Kenya : The Land of Conflict

الوطنية ، ففي سنة ١٩٣٨ وقع ما يعرف بمحادث الماشية في المنطقة المخصصة لقبيلة واكامبا ، ذلك أن المستعمرين لاحظوا أن عدد الماشية لدى القبيلة قد زاد إلى حد كبير مما أصبح خطراً يهدد التربة . وكانت القبيلة تدرك هذه الحقيقة ولكنها لم تعرف وسيلة يمكن بها تلافي الأمر وهنا فوجئت بقوة عسكرية تهبط على أرضها لتأخذ (تصادر) جانباً من ثروتها الحيوانية حيث تباع بأثمان بخسة للغاية . وغضبت القبيلة لأن الماشية مصدر رزقها ومظهر ثرائها ومركزها الاجتماعي .

سارعت الجمعية إلى إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية وتحدثت الصحف في إنجلترا ، ولكن الحكومة في كينيا لم تفعل شيئاً . وهنا تجمع ألوف من أبناء القبيلة وساروا إلى نيروبي لمقابلة الحاكم ، فلما رفض الالتقاء بهم افترشوا الأرض في نظام وظلوا على ذلك الوضع ستة أسابيع . وأخيراً وعد الحاكم أن يقابلهم إذا عادوا إلى ديارهم وهناك تحدث محاولاً تهدئتهم وأعلن أن مصادرة الماشية إجراء لن يتكرر وأن الماشية التي لم يتم بيعها ستعود إلى أصحابها . ولكن لم يكد الرجل يغادر المكان حتى نكشت السلطات بالوعد ، وإذا بعمليات مصادرة الماشية تجري أكثر من مرة . ولعل هذا الحادث كافٍ للدلالة على تضائل ثقة الوطنيين في عدالة الحكم وصدق الوعود .

الحرب العالمية الثانية :

نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى اشتركت إيطاليا الفاشية إلى جانب ألمانيا النازية ، وسقطت فرنسا تحت أقدام

الألمان وقامت حكومة فيشي الخاضعة لسلطان الأخيرين . وهنا عمدت بريطانيا إلى مستعمراتها الإفريقية لتجنيد الوطنيين ، وانضم عدد كبير من أهل كينيا إلى القوات البريطانية حيث أبلوا بلاء عظيماً ضد القوات الإيطالية في شرقي إفريقيا والفرنسيين في مدغشقر ، كما حاربوا أبناء اليابان فيما بعد . وكذلك استخدمت القوات البريطانية والمتحالفة عدداً من العمال الكينيين ، وهنا أمر يسترعى الإهتمام ذلك أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا في هذه الأعمال لأنها تدفع لهم أجوراً مرتفعة ، الأمر الذي لا بد وأن يحمل أخوانهم ممن يعملون في المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزداد أجورهم (١) ؛ ونزلت السلطات البريطانية على الطلب وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعين على البلاد أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة في الشرق الأوسط ، فصارت تبعث بمقادير كبيرة من الشاي والبن والقمح والكتان والذرة وغير ذلك من المنتجات .

وهكذا أسهمت كينيا بنصيب يفوق طاقتها في المجهود الحربي ، وكان جزاؤها على تلك الخدمات من جانب الرجل الأبيض الذي يبسط سلطانه عليها أن أصدر الأوامر منذ ابتداء عمليات القتال بحل « جمعية كيكويو المركزية » وتحريم اجتماعاتها ونشاطها ، ومصادرة المجلة التي تنطق بلسانها ؛ كما اعتقل الكثيرين من أعضائها وكان جزاؤهم السجن أو النفي . وأمعنت السلطات في سياسة العنف ، فحرمت الاجتماعات وقيدت الحريات ولم تسمح لأى فرد أن يرفع الصوت مطالباً بالإصلاح أو

العدالة . وإن ليونارد وولف لم يبالع إذ قال : خلال أربعين عاما ضحيت مصالح ثلاثة ملايين من الإفريقيين لصالح حفنة من الأوربيين . إن القول بأن حكومة كينيا ، خلال تلك السنوات ، أدارت البلاد لمصلحة الشعب الإفريقي أو نذرت إلى رفاهيتهم وتقديمهم على أنها وديعة مقدسة أكذوبة مليئة بالنفاق .

ولم تقف النكبات التي أحقت بكينيا خلال الحرب وبسببها عند هذا الحد ، بل تعرضت البلاد للجاعة . ففي عام ١٩٤٣ كان هناك حوالى ربع مليون يشتغلون لصالح الأغراض العسكرية على اختلاف أنواعها كما ارتفعت الأسعار بسبب إصدار المنتجات الغذائية والزراعية إلى القوات المتحالفة ، وكانت النتيجة أن انتشرت المجاعة في صفوف الوطنيين وهلك عدد وافر منهم بينما كانت الأقلية البيضاء تستغل ظروف الحرب للإثراء الفاحش .

ولم تكف الحرب تضع أوزارها حتى تحركت البلاد معبرة عن آلامها ومطالبة بضروب من الإصلاح لتحسين الأحوال . والواقع أن عوامل عدة ظلت تتجمع وتتراكم وتفعل أثرها في إنماء الوعي القومى . فالجرب بآثارها ونكباتها أشعرت أهل البلاد أن الرجل الأبيض لا ينظر إليهم إلا على أنهم أصلح موضع للاستغلال .

واستطاع بعض أبناء البلاد أن يتأثروا بالحضارة الأوربية ، وأن يتلقوا التعليم الأوربي الحديث في الخارج ، فعرفوا معاني الحرية وعادوا إلى بلادهم يطالبون بها ويحاولون تطبيقها ، وهاتهم الفوارق العنصرية

التي فرضها الرجل الأبيض ، كما راعتهم سياسة الاستيلاء على الأراضي واحتكارها . وأكثر من هذا فقد اتصلوا بالعالم الخارجي وتأثروا بنظريات التقدم والاستقلال والديمقراطية .

وترتب على ازدياد النشاط الاقتصادي وبخاصة بسبب الحرب وفي السنوات التالية تدفق عدد كبير من الإفريقيين للعمل بالمدن وتكونت طبقة عمالية كبيرة سرعان ما نما لديها وعى قوى ورأت في السيطرة الاقتصادية والسياسية التي احتكرها الأبيض عائقا يحول دون ارتقاءها وقد لعبت هذه الطبقة وقيادتها دوراً هاماً في تنمية الحركة الاستقلالية .

وفي أعقاب الحرب اشتد الصراع في اتحاد جنوب افريقية فإذا بالإفريقيين يطالبون بالمساواة مع الأوربيين ومن الطبيعي أن يحدث رد فعل لهذا كله في كل أهل كينيا والأقاليم المجاورة . وشهد الكينيون كيف استردت إثيوبيا استقلالها ، وكيف طرد الطليان من اريتريا ، وكيف نمت الحركة الوطنية في السودان . لقد كانت تلك الأحداث جميعاً عاملاً قوياً في تنبيه الأذهان ، فقام أبناء كينيا يطالبون بحرياتهم المسلوبة وحقوقهم المغتصبة ، وأخذت الدعوة تنتشر على نطاق واسع وراح القادة يخطبون الجماهير ويحثونها على العمل ، وتعددت المطالب التي قدمت إلى السلطات ولكن الأخيرة لم تحاول القيام بالإصلاحات الضرورية الواجبة بل بالعكس من ذلك عمدت إلى أساليب الكبت والعنف .

اتحاد كينيا الإفريقي

وفي سنة ١٩٤٤ تكون اتحاد كينيا الإفريقي Kenya African Union وهو جهة وطنية تعمل من أجل الإفريقيين جميعاً بغیر نظر إلى أصلهم القبلي أو ديانتهم أو طبقاتهم أو مهنتهم . وأعلن الاتحاد برنامجاً في يونيو من عام ١٩٤٧ متضمناً المطالبة بالحكم الذاتي مع التعهد بالمحافظة على حقوق الأقليات العنصرية ، وزيادة تمثيل الإفريقيين في المجالس التشريعية والتنفيذية فوراً ووقف تملك البيض للأرض ، وتقرير التعليم الإجباري ، وإلغاء الكيباندي والقيود المفروضة على نشاط الإفريقيين وحريةاتهم ، والأخذ بمبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي مع رفع أجور العمال الإفريقيين .

هبة القومية الإفريقية

وحاول البعض الانتقاص من القومية الإفريقية فرماها بالتعصب ولكنها في الحقيقة لا تعدو كونها رفضاً للسيطرة الاستعمارية وتسلب الجنس والتمييز . والمظالم التي سببت نمو هذا الجانب الساي من القومية كانت بطبيعة الحال استغلال العمل الإفريقي الرخيص ، وفرض الضرائب بغیر موانعة ممثلي الشعب ، ونقل الأرض لكي يستغلها الأوروبيون في ظل نظام سياسي تتحكم فيه الدولة الاستعمارية أو الأوروبيون المحليون . أما من ناحيتها الإيجابية فالقومية الإفريقية تمثل الشعور الإفريقي بشأن المساواة بين الأفراد بغض النظر عن الجنس أو اللون ، وهذا أمر يستند إلى

المساواة التي يؤمن بها الغرب . إنها مطلب من أجل إلغاء الإمتيازات العنصرية وإتباع سياسة تقوم على التوزيع العادل للممتلكات والأعباء الاجتماعية والاقتصادية . إنها تمثل جوهر المشكلة في الأقاليم المستعمرة والمتعددة الأجناس في القارة الإفريقية^(١) .

ثورة عام ١٩٥٢

أخذ التذمر يزداد بسبب تجاهل الإدارة البريطانية للمطالب الإفريقية وموقف التعنت والتهديد من جانب المستوطنين . ففي عام ١٩٥٠ عقد الآخرون اجتماعا في نيروبي من أجل تكوين جبهة متحدة تقف في وجه الإفريقيين . وتكرر الاجتماع في العام التالي ، واتخذ الآوريون طائفة من قرارات أهمها^(٢) :

١ — الضغط على حكومة كينيا لوضع جميع الرسميين في خدمه فكرة الزعامة الآورية .

٢ — تشكيل وحدة عسكرية بريطانية بحثة لمواجهة احتمالات التجاء الإفريقيين إلى أساليب العنف .

٣ — محاولة كسب تأييد البريطانيين بصفة عامة

(1) International Affairs :Africa, «Vol. 36. No. 4», October 1960, p. 436 .

(١) صلاح صبرى : إفريقيا وراء الصحراء ، ص ٩٠

وفي سنة ١٩٥٢ نشبت الثورة المعروفة باسم « ماو ماو » Mau Mau التي أخذت بمنتهى القسوة . وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ . فحرمت عقد الاجتماعات إلا بترخيص من سلطات الأمن ، وقررت أن أي تنظيم سياسي ذي صبغة قومية عامة يجب ألا يزيد عدد الإفرقيين فيه عن ٤٩٪ من المجموع الكلي للأعضاء ، وطبقت نظام ترخيص المرور ، ثم أقدمت على حل إتحاد كينيا الإفرقي عام ١٩٤٣ . وزج بالعدد الكبير من الزعماء والوطنيين في السجون ، وصدرت الأحكام على عدد منهم في مقدمتهم جومو كنياتا الذي اتهم بتدبير الثورة وصدر عليه الحكم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، ولقد عبر عن الحقيقة إذ قال عند صدور الحكم (١) : « إننا لسنا مذنبين ولن نقبل ما تدعونه ضدنا ، ونشعر بأن هذه القضية من وجهة نظرنا قد أعدت بقصد خنق الاتحاد الإفرقي لكينيا ، وهو المنظمة الإفرقية السياسية الوحيدة التي تكافح في سبيل حقوق الشعب الإفرقي . وإننا سوف نستمر في معارضتنا للتفرقة التي تتبعها حكومة هذه البلاد . ولن نقبل ذلك سواء كنا في داخل السجن أو خارجه . وأنتم بوصفكم أوريبيين من الطبيعي أن تشعروا بأن لدينا الدليل ضد عنف الأوريبيين ، وقد كان نشاطنا موجه ضد الظلم الذي يرسف تحته الشعب الإفرقي وإذا كنتم تعتقدون أن مطالبتنا بحقوق الإفرقيين تجعل منا ما تدعونه من أننا من الماوماو فإنه يؤسفنا أن يكون هذا هو اعتقادكم ، فإن ما فعلناه ، وما سوف نفعله ونصر على الاستمرار

(١) شرحه ، ص ٨٦ .

فيه ، هو المطالبة بالحقوق للشعب الإفريقي بوصه من الآديسين ، وفي أن نمارس وتتمتع بنفس الحقوق المكفولة لساثر البشر ، وإتنا نتطلع إلى اليوم الذى يشود فيه السلام هذه البلاد وإن الحقيقة ستعرف للجميع بأننا نحن الزعماء الإفريقيين قد وقفنا فى جانب السلام . ولن يقبل أحد منا انتهاك حرمة المبادئ البشرية ، كما لن يقبل أحد منا الوسائل التى تهموننا باتباعها ، ولانى لا أطلب بالعفو سواء عن نفسى أو عن زملائى .

وجومو كنياتا من أبناء كينيا بمن نالوا حظا وافرا من الثقافة وقد التحق بجامعة أكسفورد حيث حصل على إجازة عالية فى علم الأجناس وكتابه Facing Mount Kenya دراسة دقيقة للحياة القبلية . وتزوج الرجل من إنجليزية وأنجب منها ولدين . وكان كنياتا من المؤسسين الأوائل لجمعية كيكويو المركزية ثم أصبح سكرتيرها العام وأهله ثقافته العالية لى يضطلع بعبء توضيح آرائها أمام اللجان المختلفة ووزارة المستعمرات ، ونشر رسالة بعنوان « كينيا أرض الصراع » عالج فيها مشا كل بلاده وأورد مقترحاته للإصلاح .

ولقد أثار اعتقال الرجل موجة من السخط فى البلاد وعاصفة من الإستياء فى العالم الخارجى وإيس أدل على هذه الحقيقة من تطوع كثير من رجال القانون فى إنجلترا والسودان وغيرهما للدفاع عنه أمام القضاء . وأن هذا الإجراء التعسفى دليل على أن السلطات ضاقت ذرعا بنفوذ كنياتا على مواطنيه واستشعرت خطر دعوته القائمة على أساس المطالبة بالحرية والمساواة والعدالة والكرامة .

وبفضل الصحافة ووكالات الأنباء الإستعمارية اكتسبت حركة
الماو، أو شهرة في مختلف أنحاء العالم وحيكت حولها الأساطير ، فهي
تهاجم خصومها من البيض وأعدائهم الخونة من أبناء البلاد في الوقت
الذي لا يتوقعون فيه اعتداء ، ورجلها مهرة في التخفي والاختفاء ،
ويستعملون الخناجر ولكنهم سرعان ما يلجأون إلى السهام المسمومة ،
ولهم طقوس عجيبة . ولم تقف العناية الاستعمارية عند هذا الحد بل
راحت تسكيل للحركة الإتهامات ، فهي جميعة ارهابية لا تؤمن بغير
العدوان وسفك الدماء ، ولا تفرق في اختيار ضحاياها إذ منهم البيض
والآسيويون والإفريقيون ، وهي متعصبة ضد المسيحيين والحضارة
الغربية ، كما أنها خاضعة لمؤثرات خارجية ، شيوعية أو غيرها .
والغرض واضح من تلك الإتهامات كافة ذلك هو حرمان الحركة من
العطف من جانب الرأي العام العالمي ، وتبرير عمليات الإنتقام والقسوة
التي عمد إليها الإستعمار للقضاء على القومية الكينية . إلا أن الواقع أن
ثورة عام ١٩٥٢ كانت حركة شعبية تهدف إلى استخلاص الحقوق
الإقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أشرنا إلى إعلان حالة الطوارئ والتدابير التي اتخذت ، إلا أن
أهم نتيجة ترتبت عليها نقل شعب كيكويو بأسره وعدده مليون ونصف
من الأنفس إلى قرى جديدة ، وبررت الحكومة الإجراء بأنه يهدف
إلى توفير إمكانيات التقدم الإقتصادي والاجتماعي ، وفرص جديدة

للخدمات التعاونية مثل المدارس والمراكز التجارية ؛ ثم أعقبه ذلك تثبيت ملكية المساحات التي يحوزونها . إلا أن القبيلة تواجه مشكلة على جانب كبير من الخطورة ، ذلك أن حوالى ٦٠.٠٠٠ من أبنائها كانوا يعملون في مدينة نيروبي فلما وقعت الثورة أخرجوا منها وسارع أفراد قبيلة لو Luo إلى شغل الأماكن الشاغرة ، وتواجه القبيلة مشكلة توفير العمل لهذا العدد الضخم خاصة وبمجال الصناعة والتجارة محدود .

القسم الثامن

في أعقاب الثورة

بالرغم من إنحداد الثورة الكينية أدركت الحكومة البريطانية أن من الضروري العمل على إرضاء بعض مطالب البلاد ، فأعد المستر أوليفر ليتلتون Oliver Lyttellon ، بالتشاور مع المجلس التشريعي ، دستوراً جديداً نص لأول مرة على أن يقوم الإفريقيون بانتخاب ممثليهم ، كما نص على أن يكون منهم وزير بينما يكون للأوروبيين ثلاثة وزراء وللآسيويين وزيران . ولما عرض المشروع رفضه الأعضاء الإفريقيون بقيادة إليو ماثو لأن وزيراً واحداً من الإفريقيين لا يتناسب مع كونهم الأغلبية الساحقة في البلاد ، كما رأوا أن السلطة التنفيذية لا تنتقل إليهم كما يقضى المنطق ولكنها تنتقل إلى أيدي الأقليات الأجنبية البيضاء والآسيوية . والأمر الذي يثير الدهشة ويلقي أوضاع الضوء على روح الاستعلاء عند البيض معارضتهم المقترحات ، إذ اعتبروا من الأمور التي لا تحتمل التصور أن يدير الآسيويون والأفريقيون البلاد في مثل هذه المناصب ذات المسؤولية كمنصب الوزير ، (١) وبالرغم من الاعتراضات نفذ الدستور .

وفي عام ١٩٥٥ شكلت لجنة برياسة المستر كوتس W. F. Coult's

(١) Susan Wood : Kenya, p. 36.

لبحث طريقة التصويت بالنسبة إلى الإفريقيين فأوحت بنظام من المؤهلات لعله يكفل حق التصويت لعنصر على قدر من التعليم والشعور بالمسؤولية ، وذكرت أن نظام تعدد الصوت قمين أن يميل بكفة ذوى الخبرة ، ولقد أثارت المقترحات استياء الشعب الإفريقى إذ رأى بما يحافى العدالة والمساواة أن يشترط توافر مؤهلات معينة فى الناخب الإفريقى بينما لا يطبق الشيء ذاته على الأجناس الأخرى ، ويظن أن كوتس كان يقصد أن يصمم نظامه بحيث يشمل الانتخاب فى حالة جميع الأجناس واعتبره تقدما فى الأداة الديمقراطية أفضل من نظام الاقتراع العام . إلا أن هذه الخطوة لم تتخذ أبداً عما أثار حدة المشاعر العنصرية (١) .

وأجريت الانتخابات فى مارس سنة ١٩٥٧ وبلغ عدد الأصوات الإفريقية ١٠١٢٦١ ، وكان الصراع عنيفا فى دائرة نيروبي وفاز بمقعدها توم مبوبيا Tom Mboya سكرتير عام اتحاد العمل بكينيا . وبالرغم من تحريم الأحزاب ذات الصبغة القومية العامة إلا أن ذلك لم يمنع بعض المرشحين فى الدوائر الانتخابية المختلفة من النجوع من أجل الدعوة إلى سياسة مشتركة ، ومن البيانات التى نشرت نجد أن ثمة مطالب غداة كانت مشتركة بين المرشحين وأهمها .

(١) ضرورة زيادة التسهيلات التعليمية ، وأن تكون مرحلة التعليم الإيجابى ثمانى سنوات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والخامسة عشر وهذا الطلب يعكس الإدراك بأهمية التعليم

بوصفه الخطوة الرئيسية للوصول إلى السلطة السياسية في المستقبل .

(٢) زيادة تمثيل الإفريقيين في المجلس التشريعي .

(٣) الأخذ بنظام القائمة الانتخابية الواحدة مع الأجناس الأخرى وعلى أساس نظام الاقتراع المباشر .

(٤) الإسراع بإحلال الإفريقيين في الوظائف العامة .

(٥) لا يسمح إلا بهجرة العناصر التي يمكن أن تكون ذات نفع البلاد .

(٦) تقديم المساعدات المالية للفلاحين وصغار التجار .

(٧) إلغاء الحظر على تكوين الأحزاب السياسية .

ورأى بعض المرشحين ضرورة عدم إنشاء اتحاد في أقاليم أفريقية الشرقية الثلاثة قبل أن تصبح السلطة في كل منها في يد أبنائه أولاً .

دستور لينوكس بويد :

توجه المستر لينوكس بويد وزير المستعمرات إلى كينيا والتقى بممثلي الأجناس المختلفة فيها إلا أنه لمس شدة التباين بصدد وجهات النظر والمطالب . فلما عاد إلى لندن صدر دستور جديد ينص على خلق إثني عشر مقعداً جديداً توزع بالتساوي بين الإفريقيين والأوروبيين والآسيويين على أن ينتخبهم المجلس التشريعي مجتمعاً على صورة مؤتمر

إنتخابي ، وثبت عدد ممثلي العناصر الثلاثة على أساس ١٤ لكل من الإفريقيين والأوروبيين ، ٨ للأسويين .

ولقد أثار الدستور الجديد إستياء الإفريقيين فرفضوا المناصب الوزارية التي عرضت عليهم ، ولم يشتركوا في انتخاب الأعضاء الأربعة على اعتبار أن الأغلبية مازالت في أيدي الأوروبيين المنتخبين والأعضاء ممثلي الحكومة ، وترتب على هذه المقاطعة أن فقدت عملية الانتخاب جديتها .

ولما بدأت دورة المجلس التشريعي انسحب الأعضاء الإفريقيون المنتخبون وظنوا كذلك حتى ابريل من عام ١٩٥٩ حين قررت الحكومة البريطانية أنها سوف تدعو إلى مؤتمر دستوري في بداية العام التالي .

وفي السادس من أغسطس سنة ١٩٥٩ أصدر الأعضاء الستة بيانا تضمن المطالب الآتية :

أولاً - المقترحات الدستورية :

(١) تطبيق نظام القائمة الانتخابية المشتركة على أساس مبدأ الاقتراع العام لجميع البالغين .

(٢) إلغاء المقاعد الطائفية وتقسيم البلاد إلى دوائر جغرافية يمثل كلا منها عضو واحد .

(٣) إدخال نظام الحكومة المسؤولة بمعنى أن يتولى الحكم الحزب الذى تكون له الأغلبية فى المجلس التشريعى (١) .

(٤) الانحفاظ للأقليات (العنصرية) بعدد من المقاعد ، على أن يلغى ذلك فى الانتخابات العامة التالية (أى أن هذا إجراء مؤقت خلال فترة انتقالية محدودة) .

(٥) تعيين اليوم الذى يعلن فيه استقلال كينيا ، وخلال الفترة التى تسبق هذا التاريخ تتخذ التدابير اللازمة لإعداد البلاد حتى تتولى الحكم الذاتى .

ثانيا - الأرض :

وطالب الأعضاء الستة « بفتح إقليم المرتفعات على أن يعد برنامج يهدف إلى إعادة توطين الإفريقيين فيها مع مراعاة أن تكون الملكيات وحدات اقتصادية ، ويجب تحديد الملكية بحيث لا يتجاوز ما يملك الفرد الواحد مساحة معينة من الأرض . وللتوفيق بين الملكيات ومزايا الإنتاج الكبير اقترح الأعضاء الأخذ بنظام الزراعة التعاونية .

(١) ولا كان الأفريقيون أغلبية أهل البلاد فعنى هذه القاعدة أن تتقل إدارة شؤون البلاد الى أيديهم وهذا ما تقضى به الديمقراطية .

١١ - التعليم :

يجب أن يكون التعليم إجباريا لمدة ثمانى سنوات لجميع الأطفال على أن تقوم الحكومة على الفور بإنشاء مدارس مشتركة لجميع الأجناس . كما ينبغي لها مطالبة المدارس المعانة من قبل الدولة بفتح أبوابها أمام جميع التلاميذ من أى جنس ، فإذا أبت فلا بد من حرمانها من الإعانات التى تتلقاها من الحكومة ، ويجب كذلك زيادة التسهيلات بشأن التعليم الفنى والعالى .

والواقع أن اهتمام الحكومة منصب على تعليم الأوربيين ، فحسب الإحصائيات الرسمية عن عام ١٩٥٨ هناك ٤٦ مدرسة ابتدائية للأوربيين منها ١٨ مدرسة حكومية ، وكذلك ١٤ مدرسة ثانوية منها ٥ حكومية . أما فى حالة الإفريقيين فمن ٣٨٧٩ مدرسة ابتدائية ثمانية فقط حكومية . وهناك ٦٢٦ مدرسة متوسطة منها ١٢ تابعة للحكومة ، وبالنسبة للتعليم الفنى لا توجد سوى خمس مدارس حكومية للصناعة والتجارة وبها ١١١٤ تلميذا . ويجب ألا نغفل حقيقة على جانب كبير من الأهمية ونقصها انخراط مستوى التعليم فى المدارس الابتدائية الإفريقية بالقياس إلى مدارس الأطفال البيض . وأكثر من هذا فإن الارتفاع الكبير فى المستوى المادى للأقلية البيضاء يجعل فى استطاعتها توفير المراحل العليا من التعليم لأبنائها خارج البلاد أى فى المعاهد العالية والجامعات البريطانية، وهو أمر غير ميسور للأغلبية الإفريقية الكبيرة .

رابعاً - الحكم المحلي

طالب الأعضاء بتشكيل المجالس المحلية بطريق الانتخاب وعلى غير الأساسى العنصرى .

خامساً - القواعد العسكرية

المعارضة التامة فى إقامة أية قواعد عسكرية أجنبية فى البلاد ، وهذا المطلب ينبى عن رغبة فى انتهاج سياسة خارجية مستقلة وبعيدة عن التكتلات الدولية الكبرى ، وهو الاتجاه التحررى والحيادى الذى أخذ يسود القارة الإفريقية .

سادساً - القضاء

ضرورة إعادة تنظيم القضاء ، وتطبيق مبدأ استقلال السلطة القضائية ، وتوسيع نطاق نظام المحلفين بحيث يطبق على جميع الأجناس المقيمة فى البلاد بغير تمييز .

وأخيراً طالب بيان الأعضاء الستة بالإفراج فوراً عن چومو كنياتا وغيره من الزعماء الإفريقيين المعتقلين ، وتقرير حرية التعبير عن الرأى وعقد الإجتماعات (ما دامت سلمية ولا تخل بالآمن أو الآداب العامة) وتكوين الجمعيات .

ولا ريب أن المطالب التى تضمنها ذلك البيان توضح المساوىء التى كانت موضع شكوى الشعب الإفريقى وتشير إلى الاتجاه الذى لا بد أن تسير فيه البلاد بعد حصولها على الاستقلال .

القسم التاسع

الأحزاب والتنظيمات السياسية

في مايو ١٩٥٩ تكون حزب كينيا الجديدة بزعامة مايكل بلندل Michael Blundell ليكون تعبيراً عن فلسفة المجتمع المتعدد الأجناس Multi racialism القائمة على المشاركة والتعاون ، ولهذا ضم إلى صفوفه فريقاً من أعضاء المجلس التشريعي الذين ينتمون إلى مختلف الجماعات العنصرية . ولكن من بين الأعضاء الذين انتخبوا على أساس عنصري لم ينضم سوى الأوربيون . أما الذين إشتروا في الحزب من ممثلي الأجناس الأخرى فكانوا من المعينين أو من الذين جرى إختيارهم وفق نظام الإلتخاب الخاص الذي سلفت الإشارة إليه . وبهذا كانت نقطة الضعف الرئيسية في هذا التنظيم الجديد ابتعاد الممثلين الحقيقيين للأغلبية الإفريقية وبذلك كان النفوذ الغالب فيه للأعضاء المنتخبين الأوربيين مما ألقى عليه ظلالاً من الشك كما حال دون إعلانه سياسة أكثر تحملاً وتقدمية . وبدا ذلك بصورة أوضح حين أعلن بيانه الأول إذ أبدى عشرة من الأوربيين فيه طائفة من التحفظات مما زاد من شكوك الإفريقيين من ناحية أهدافه . وأكثر من هذا فإن الحزب لم يتقدم بمقترحات محدودة وحاسمة بشأن المشكلات الأساسية فلم تتضمن أية إشارة إلى موضوع القائمة الإلتخابية المشتركة ، ولم تتعرض لما يطالب به الإفريقيون من المبادرة إلى فتح إقليم المرتفعات وتوطينهم فيه، وتجاهات

مسألة التعليم وإن عاد الحزب فيما بعد فأشار إلى الحاجة إلى إنشاء بعض المدارس المشتركة وتوسيع نطاق التعليم الإبتدائي . وأشار الحزب كذلك إلى ضرورة إنشاء جامعة لتوفير التدريب اللازم بما يؤهل البلاد للاضطلاع بمسؤوليات الحكم الذاتي .

وإذا كانت العناصر الحرة قد أحست بالخيبة بسبب افتقار الحزب إلى سياسة صريحة واضحة ، إلا أنه قوبل بالعداء أو على الأقل الارتياب من جانب غلاة المستوطنين البيض ولهذا فخلال غيبة بلندل في لندن والتي دامت شهرا تقريبا قام بريجز بعقد الاجتماعات في أنحاء متفرقة من البلاد داعيا إلى سياسة من الصلابة ، وبالتدريج أخذ الحماس للحزب يتضاءل . وبما أضعف مركزه لديهم إعتقادهم أن بلندل موضع تأييد الحكومة البريطانية وكانوا يشكون في نوايا الأخيرة وبخاصة بعد التطورات الدستورية التي طرأت على عدد من المستعمرات البريطانية كإعلان إستقلال غانة سنة ١٩٥٧ والاتفاق على إستقلال نيجيريا فيما بعد .

ربما كان بلندل أكثر تحمرا في حقيقته من مظهره ، وربما كان يود اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف حدة التوتر العنصرى والاستجابة إلى بعض المطالب الوطنية الأساسية كإقامة الانتخابات المشتركة وفتح أراضي المرتفعات وتقرير نظام تعليمى جديد ولكنه لم يشأ أن يسفر عن هذه الأهداف تحت تأثير مؤيديه من البيض . ولكن هذا الموقف المتردد أفقده عطف العناصر الحرة وثقة الوطنيين الإفريقيين ولم يكسبه تأييد غالبية الأوربيين .

أما حزب كينيا فأكثر تقدمية من حزب كينيا الجديدة وإن كانت سياسته قائمة على آراء وأفكار نشرت عام ١٩٥٦ . إلا أنه خلال زيارة وزير المستعمرات إلى البلاد قدم إليه مذكرة بشأن النخيرات الدستورية التي يراها وأهمها أن يتضمن الدستور المراد إصداره قانونا للحقوق الفردية وذلك قبل تقرير نقل السلطان إلى أيدي الإفريقيين ، كما تشمل مشروعا لقائمة إنتخابية مشتركة تقوم على أساس نوعين من الدائرة الانتخابية المحلية ، أحدهما في مناطق مفتوحة يتقدم فيها المرشحون من جميع الأجناس والآخرى في مناطق محجوزة بحيث يمثل الدائرة مرشح من كل جنس . وتطبيق مثل هذا النظام قد يسفر عن انتخاب ٢٤ إفريقيا ، ١٢ أوريبا ، ١٢ أسيويا في الإنتخاب الأول . أما عن التقدم الدستوري فترى المذكرة أن يتم ذلك بالتدريج بحيث تحصل البلاد على نظام الحكومة المسؤولة في عام ١٩٦٦ . ومن الأفراد البارزين في ذلك الحزب المستر إرنست واسبى الذى شغل منصب وزير المالية لمدة ثماني سنوات وكان ذا نزعات أكثر تحرراً ولكنه قبل أن يكون وزير المالية في تنجانيقا وذلك في نوفمبر من عام ١٩٥٩ .

ومن الجماعات التي نشأت بقصد تحقيق المجتمع المتعدد الأجناس حزب كينيا الوطنى الذى تكون في النصف الثانى من عام ١٩٥٩ حين إنشئت ثمانية من الأعضاء الإفريقيين المنتخبين عن توم مبوبيا وانضم إليهم الأعضاء الأسيويون المنتخبون وعضو أوريبى وهو المستر كوك S. v. Cooke . وترأس التنظيم الجديد المستر موليرو Masinde Muliro وبالرغم من أن الحزب ضم عددا من الإفريقيين إلى جانب النواب الأسيويين إلا أنه كان ضعيفا من ناحية تمثيل الأقلية البيضاء . وسرعان

مادب الخلاف بين الإفريقيين والآسيويين بشأن مسألة الأرض . وفضلا عن هذا نظر الوطنيون إلى هذه التجربة بعين الشك ، كما استخدم مبوبا الضغط على الأعضاء الإفريقيين كي يعودوا إلى جانبه . وأخيراً عادوا وعلى رأسهم موليرو فوافقوا على تأييد مبوبا أثناء انعقاد المؤتمر الدستوري الذي كان مقرا عقده في لندن خلال شهر يناير سنة ١٩٦٠ . ولا ريب أن المصير الذي أحاق بالحزب دليل على أن الأحزاب الوطنية المترددة لا يرجى لها البقاء وأن الشعوب إنما تسير وراء الزعماء الذين لا يفرطون في حقوقها .

ولكن القوة الحقيقية كانت في يد « حركة إستقلال كينيا » التي قادها توم مبوبا وهي في الأصل « حزب مؤتمر الشعب » . ولما رفضت الحكومة الترخيص لها بممارسة نشاطها في سبتمبر سنة ١٩٥٩ عاد الأعضاء إلى حزب المؤتمر الذي سمح له بمزاولة نشاطه على المستوى القومي . ولقد أصدرت الجماعة بياناً في أغسطس تضمن برنامجها وجعلت شعارها « الحرية » . أما المطالب التي اشتمل عليها البرنامج فتتلخص في القائمة الانتخابية المشتركة على أساس الاقتراع العام مع الاحتفاظ ببعض المقاعد للأقليات ، وتعيين موعد إعلان الاستقلال ، وفتح إقليم المرتفعات في الحال أمام الإفريقيين ، والمبادرة فوراً إلى وضع خطة لإعادة توطينهم ثم الإفراج عن جومو كنيانا وغيره من الزعماء الذين تضمنهم السجون والمعتقلات .

وتوم مبوبا شاب في الثلاثين من العمر ، وكان أبوه رئيس عمال في إحدى مزارع البيض ، وتلقى التعليم في مدارس الإرساليات . ولقد

أرادت الكنيسة منه أن ينبذ معتقداته السياسية وأن ينأى عن ميدان السياسة فأبى ، ولقد عبر عن وجهة نظره من هذا الخلاف بقوله « إن خلافي لم يكن متعلقا بالعقيدة ولكن الكنيسة كانت ضعيفة في موقفها من المشكلة الإستعمارية ، إذ مالت إلى الدفاع عن الحالة القائمة Status quo » . وموقف الكنائس الغربية لا يدعو إلى الدهشة لأنها من القوى الرئيسية التي إعتمدت عليها الدول الإستعمارية ، ولعل دفاع الكنيسة الهولندية في إتحاد جنوب إفريقيا عن سياسة العزل العنصري دليل واضح على هذا .

وشغل مبيويا وظيفة مفتش صحة ، إلا أنه راح يستمع إلى الخطب التي يلقيها جومو كينيا تا فكان لها وقع كبير في نفسه . وأحست نفسه بالمرارة حين لاحظ الفوارق في الأجور بسبب اختلاف الأجناس فقد كان زميله الأوربي يتناول ما يقرب من خمسة أمثال أجره . وساءته كذلك أساليب العنف والعسف التي عمدت إليها السلطات بعد إعلان حالة الطوارئ بسبب ثورة ١٩٥٢ ، تلك الأساليب التي راح ضحيتها أكثر من عشرة آلاف من الإفريقيين بتهمة الاشتراك في الثورة . وعهد الشاب إلى العمل الإيجابي فقام بتنظيم الحركة النقابية في نيروبي وانتخب سكرتيرا لاتحاد العمل في كينيا . وحصل على منحة دراسية لمدة عام في جامعة أكسفورد وأثناء دراسته في إنجلترا تأثر بأفكار كول ولاسكي وكينيث روبنسون . فلما عاد إلى وطنه رشح نفسه عن دائرة نيروبي في انتخابات عام ١٩٥٧ وفاز بمقعدها . وأثناء الحركة الانتخابية أصدر بياناً جاء فيه :

« سوف أكافح من أجل حريتنا السياسية ، والكرامة الإنسانية ، والفرص الاقتصادية ، وأجور ومستويات معيشة أعلى وكفالة الأمن في حالة كبر السن ، وتقرير تسهيلات ائتمانية أكبر ، وإلغاء أية قيود لا مبرر لها على فلا حينا وتجارنا ورجال الأعمال منا ، وتسهيلات تعليمية أوفر لأطفالنا ، ونحو الآمية بالنسبة إلى الجميع ، وتوفير الفرص أمام الإفريقيين للتقدم في مجال الوظائف العامة وقوات الشرطة والجيش ، وإزالة حواجز اللون والتمييز العنصري . . سوف أعمل على تحقيق ديمقراطية على أساس : رجل واحد وصوت واحد وحكم الأغلبية . »

ومبويا متأثر بالأفكار الاشتراكية إلى حد ما ولكنه لا يمانع في الاستعانة برأس المال الأجنبي للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية ، ولا يريد أن يخرج الأوربيون من البلاد بشرط أن يكون ولاهم لسينيا أولا وفي حالة الحصول على الاستقلال يفضل النظام الجمهوري . وبالرغم من إيمانه بالديموقراطية إلا أنه يقول إن الديمقراطية الغربية ليست بالضرورة أفضل نظام لإفريقية وعلى الشعوب الناشئة أن تجرى التجارب على النظم التي ورثتها بعد تطويرها بحيث تتلاءم مع ظروفها الحالية ومقتضيات العصر . أما من الناحية الإقليمية فهو من الدعاة إلى قيام إتحاد في إفريقية الشرقية وسوف نعرض لهذا الأمر في موضع قادم .

إلا أن زعامة مبويا تتعرض للتحدي لاعتبارات متنوعة منها صغر سنه الأمر الذي يسوء الوطنيين القدامى عن حملوا عبء الكفاح منذ سنوات طوال . ويرميه البعض بالطموح وأنه يسعى إلى الزعامة والحلول مكان الزعيم المعتقل جومو كيناتا ، ولكنه كثيرا ما أنكر التهمة كالم

يتوان عن المطالبة في إصرار بالإفراج عن كينيا والتهديد بالعنف إذا لم تستجب السلطات. أضف إلى هذا أنهن قبيلة Luo الأقل عدداً والأصغر شأناً من قبيلة كيكويو ، وتتهم الأولى بأنها لم تشارك في ثورة ١٩٥٢ بصورة جدية فعالة . وتحاول الدوائر المعادية للحركة الوطنية إثارة التنافس بين القبيلتين ، ولكن كان من المشكوك فيه أن تنجح الواقعة بحيث تحول دون تعاون الطرفين من أجل تحقيق الاستقلال .

وفي الجانب الأوربي اتحدت مجموعة بريجز Briggs مع حزب الحكم المحلي التقدمي لتكوين «الحزب المتحد» وهو هيئة رجعية افترحت في بيانها الذي أصدرته إلغاء المجلس الاستشاري بحجة أن وجود أغلبية للحكومة فيه تجعله أداة غير فعالة من حيث الرقابة عليها ، وإنشاء مجلس استشاري يمثل جميع الاجناس ليشارك مع الحاكم في بحث التشريعات المراد سنها . ويعارض هذا الحزب جميع الاتجاهات التي تهدف إلى إرضاء القومية الإفريقية ، ويرى أن قيام دولة إفريقية في كينيا أمر يتصل بالمستقبل البعيد المجهول ، وهو في هذا إنما يتفق مع العقلية الأوربية العمياء في روديسيا الجنوبية والتي لا تستطيع أن ترى أن ظروف الفارة اليوم تختلف عنها بالأمس وأن من المستحيل مقاومة المد الثوري التقدمي . والواقع أن حزب الحكم المحلي كان من دعاة تقسيم كينيا إلى مناطق صغيرة ذات استقلال ذاتي ويتكون منها اتحاد فيدرالي وبذلك يتسنى الاحتفاظ بإقليم المرتفعات للبيض . والحقيقة كما قال نكروما أن مثل هذا النظام لا يصلح لبلد صغير مثل كينيا أو غانة أو أوغنده ، كما أنه قين بإغراق البلاد في لجة الفوضى .

القسم العاشر

الطريق إلى الاستقلال

تنفيذا للوعد الذى قطعه وزير المستعمرات البريطانى لينوكس بويد بعقد مؤتمر لبحث الوضع الدستورى فى كينيا ، افتتح المؤتمر فى الثامن عشر من يناير عام ١٩٦٠ برأسة الوزير الجديد المستر إيان ماكلويد . واثارت فى البداية أزمة كادت تعصف بالمؤتمر ، ذلك أن الوزير أباح لكل جماعة مشتركة أن تستعين بمستشار ترجع إليه فوق اختيار الممثلين الإفريقيون على الدكتور ثرجود مارشال ، من رجال القانون الزنوج الذين لهم منزلة عالية فى الولايات المتحدة الأمريكية . فلما وصلوا إلى العاصمة البريطانية طالبوا بحق اختيار مستشار ثان فى شخص المستر كوينانج Mbiu Koinange ، ولكن الطلاب قوبل بالمعارضة على أساس أن الرجل كان على صلات وثيقة بجمهورية كينيا تاى بشرة ماو ماو عام ١٩٥٢ . وبالرغم من أنه لم يوجه إليه أى اتهام فى ذلك الحين ولم يقدم إلى المحاكمة فإن السلطات منعت من دخول كينيا . وأصر الأعضاء الإفريقيون على مطالبهم إذ اعتبروه نوعا من الإرضاء طالما لم يتم الإفراج عن الزعيم المعتقل ، واعتبروا الرفض تحديا ومساسا بشعورهم وكرامتهم وأخذ الموقف يزداد توجسا وأخيرا أمكن التفاهم على أن يكون لكل جماعة مستشار ثان دون أن يكون له حق حضور جلسات المؤتمر .

وتحدث المستر ماكلويد فأبان أن الهدف النهائي للحكومة البريطانية
« الاستقلال داخل الكومنولث على ما آمل » . أما الأهداف العاجلة
فتتلخص في « بناء شعب على أساس النظم البرلمانية وفق أنموذج
وستمنستر^(١) » . وأن يتقبل الجميع حق كل جماعة في البقاء في كينيا وفي
أن تضطلع بدورها في الحياة العامة » . وأكد الوزير البريطاني أن
الهدفين يقومان على مبادئ ثلاثة :

أولا : إن كينيا مآلها الاستقلال عن إشراف بريطانيا بشرط أن
يشارك الإفريقيون والجماعات العنصرية الأخرى في حكم البلاد .

ثانيا : لن يتحقق الاستقلال قبل أن تصبح الحكومة مسئولة أمام
هيئة تشريعية تعكس تماما وجهات النظر المختلفة لجميع طوائف الشعب
كما تعبر الأخيرة عنها عن طريق انتخاب واسع النطاق .

ثالثا : ينبغي أن تتوافر لأفراد كل جماعة فرصة كاملة للإشتراك في
إدارة شئون بلدها بروح من التسامح المتبادل، وإن جاز لفترة معينة حماية
مصالح الأقليات بطريق الضمانات الدستورية »

وفي يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٠ نشر في كل من كينيا وبريطانيا كتاب
أبيض تضمن المقترحات التي تقدم بها ماكلويد وأهمها :

(١) النظام البرلماني المتبع في بريطانيا .

المجلس التشريعي

ويتكون من ٥٣ عضوا ينتخبون وفقا لقائمة مشتركة وهؤلاء ينتخبون ١٢ عضوا منهم ٤ إفريقيون ، ٤ أوريون ، ٣ أسيويون ، والعضو الأخير يمثل الأقلية العربية ، ويطلق على هؤلاء « الأعضاء القوميون » . ولضمان مركز الأقليات في القائمة المشتركة يحتفظ بعشرين مقعدا (١٠) للأوريين ، ٨ للأسيويين ، ٢ للعرب ، وتنتخب كل طائفة ممثلها بطريق الانتخاب على درجتين . وبالنسبة إلى القائمة المشتركة يشترط في الناخب الإلمام بالقراءة والكتابة بلغته مع التجاوز عن هذا الشرط إذا تخطى الناخب سن الأربعين ، أو أن يكون موظفا عند قيد الأسماء ، أو له دخل سنوي قدره ٧٥ جنيها .

الهيئة التنفيذية

يتكون مجلس الوزراء من اثني عشر وزيرا والبالية العربية يمثل له حق حضور الجلسات . والأغلبية من غير الموظفين على أن يكون عددهم ثمانية منهم أربعة إفريقيون وثلاثة أوريون وأسيوي واحد . أما الوزراء بحكم مناصبهم فعددهم أربعة . ويحتفظ الحاكم بحق تعيين الوزراء وتوزيع المناصب الوزارية بينهم .

ويبدو أن خلافا في المؤتمر لم ينشب حول المبدأ الجديد بشأن قيام حكومة مسئولة تستند إلى الأغلبية المنتخبة ، وكان ذلك خطوة لها أهميتها . إلا أن موضوع الضمانات كان محل الخلاف ، فقد أعد الدكتور

مارشال قانونا للحقوق Bill of Rights ولكن حزب كينيا الجديد ضد تضمين الدستور ضمانات معينة . وواضح أن جوهر الخلاف كان يدور حول مشكلة الأرض ووجهة نظر الإفريقيين أنه من المستحيل أن يوافقوا على الضمانات التي يراد منها الإبقاء على الوضع القائم وقالوا إنهم يزمعون إصدار قانون للإصلاح الزراعي وهذا قد يقتضى وضع حد أعلى لما يمكن أن يملك الفرد . وكذلك صرح المستر نجالا Ngala أنه لا يمكنهم الموافقة على ضمان أرض ملكيتها موضع النزاع . وقرر المستر ماكلويد أنه سوف يضع قانونا للحقوق يكفل حماية حقوق الملكية .

وعارض غلاة المستوطنين البيض بزعامة بريجز الاتفاق واتهموا المستر بلندل الذي أقره بأنه خان مواطنيه . ولكن الرجل في الحقيقة كان يدرك اتجاه التيار ويرى أن مقاومته لا بد - عاجلا أو آجلا - وأن تعصف بالأقلية البيضاء نهائيا . وفي هذا المعنى قال توم مبيويا « أما بالنسبة إلى مستقبل المستوطنين البيض فليس ثمة مكان بيننا لمن لا يؤمن بالديموقراطية الخالصة . وعلى الأوربيين الذين يترددون أن يبيعوا ممتلكاتهم ويغادروا البلاد ،

وعارض فريق من الإفريقيين التسوية بحجة أن مبيويا سبق أن وعد بالاستقلال العاجل الناجز بنظام ديموقراطي على أساس « رجل واحد وصوت واحد » بدون قيد أو شرط ولكن الاتفاق الجديد معناه تأخير موعد إعلان الاستقلال أربع أو خمس سنوات ، كما أن الانتخاب وفق القائمة المشتركة محوط بقيود تحول دون اشتراك جميع الإفريقيين فيها . فضلا عن ذلك كانت الدساتير السابقة تنص على فترة يعاد بعدها النظر

فها بينما الدستور الجديد لا يتضمن شيئا من هذا القليل. والحجة الأخيرة ليست جدية ، إذ ليست العبرة بالنص وإنما بإرادة الشعب على التغيير وتاريخ كينيا ونيجيريا يدل على ذلك .

ورد توم مبيويا على الاعتراضات التي أثارت فخطب في الجمع التي توجهت لاستقباله في نيروبي يوم ٢٧ فبراير قائلا « حين سافرنا إلى لندن كان الحكم في أيدي الأوربيين أما الآن ففي استطاعتنا أن نفتح الباب أو نغلقه . لقد أصبحت كينيا بلدا إفريقييا ، . ولا خوف على المستقبل في نظره لأن « الاتفاق ليس إلا مجرد أداة تستخدم للحصول على المزيد » .

ومهما يكن من أمر فالواقع أن الوضع الجديد أكد أن الأوربيين لن يعدوا كونهم أقلية لا يمكن أن تستأثر بالحكم الذي تقرر أن يكون إفريقييا . وفي اعتقادنا أن إعلان الإستقلال لن يتأخر طويلا بل إن الزعماء الإفريقيين بدأوا يتحدثون بصراحة بأنهم سوف يطالبون بهذا خلال عام ١٩٦١ . وقد أذيع الدستور الجديد^(١) ويقول مراسل الأوبزرفر في نيروبي (العدد الصادر في ١١ ديسمبر) أن الدستور يجعل اختيار إفريقي لرئاسة الوزارة التي سوف تشكل في مارس ١٩٦١ بعد إجراء الانتخابات التي ستسفر عن أغلبية إفريقية في المجلس التشريعي ، أمرا مؤكدا .

وقد أحدث الدستور دويا شديدا في أوساط المستوطنين البيض ، ويقول المراقبون إنه حطم حزب المستر بلنديل الذي كان قد وعد بعد

(١) صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ « أمر في المجلس » يتضمن التفاصيل الكاملة عن الدستور الجديد وستجرى الانتخابات في فبراير ١٩٦١ .

مباحثات لندن التي سلفت الإشارة اليها بأن المناصب الوزارية الرئيسية بما في ذلك رئاسة الوزارة سوف يحتفظ بها للوظفين البريطانيين . ولهذا فمن المرجح أن أنصار الرجل الذين لم يتخلوا عنه حتى الآن سوف يهجرون حزبه للانضمام إلى الحزب الائتلافي الذي يسعى صراحة إلى التقليل من سرعة تقدم الإفريقيين السياسى .

وبالرغم من المزايا التي حصلت عليها الحركة القومية في كينيا إلا أن السلطات مازالت مصرة على خطأها من حيث عدم الإفراج عن جومو كنياتا الذي يعتبر في نظر الشعب بطلا وشهيدا . إن الرجل أصبح أسطورة من الأساطير الوطنية الحماسية ، واستمرار اعتقاله يزيد من حدة المرارة والسخط . ويرى الكثيرون أن من الضروري الإفراج عنه قبل إجراء الانتخابات القادمة وتأليف الوزارة الجديدة وإلا فمن المحتمل أن يرفض الإفريقيون الاشتراك في الوزارة الأمر الذي ينطوى على نتائج بالغة الخطورة .

القسم الحادي عشر نظرة إلى المستقبل

من الواضح أن كينيا صارت على أبواب الاستقلال سواء داخل الكومنولث أو خارجه ، ولكنها تواجه طائفة من المشكلات الداخلية والخارجية التي تقتضى معالجة مقرونة بالحكمة والحذر .

الأقليات

وفي مقدمة هذه المشكلات الأقليات غير الإفريقية . فالأقلية الأوربية المتمازجة بسبب الجنس واللغة والثقافة والمصلحة الاقتصادية تشعر بالقلق بشأن مصيرها إذ يخيل إليها أن انتقال الحكم إلى أيدي الإفريقيين سوف يعصف بها ويضطرها إلى الخروج وليس لها مكان في أوطانها الأصلية مثل إنجلترا أو اتحاد جنوب إفريقية حيث انقطعت صلاتها بالآخيرة ، كما أن عملية نزوحها وتوطينها في بلاد أخرى تنطوي على استحالة مادية بسبب التكاليف الباهظة . وفي اعتقادنا أن مستقبل الأوربيين وثيق الصلة بموقفهم من العهد الجديد القادم ، فإما أن يتواءموا معه ويندمجوا في المجتمع الكبير ويصبحوا مواطنين صالحين شأنهم في ذلك شأن بقية الأهلين من حيث الحقوق والواجبات ، وإما أن يغادروا كينيا ويحصلوا على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم ومصالحهم . والخوف المسيطر على نفوسهم من ناحية الشعب الإفريقي يتسم بالمبالغة من جهة كما أنه وليد العهد الطويل الذي تمتعوا خلاله بالسيطرة الكبيرة بحيث يصعب على كثير منهم تصور فقدانهم لهذا المركز . ونقطة الخلاف الجوهرية تتعلق

بمشكلة الأراضي الخصبية التي خصصت لهم وتزيد بالفعل على حاجاتهم بالقياس إلى نسبتهم العددية بل إن نسبة منها الآن ليست مستغلة وهذه الأراضي التي تتوافر فيها أفضل مقومات الاستغلال كفلت لهم مزايا إقتصادية كبيرة وبخاصة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية نتيجة ازدياد الطلب على المنتجات الأولية الأمر الذي يدل عليه دلالة وانحطة إرتفاع رقم الميزانية من ثلاثة ملايين من الجنيهات في عام ١٩٤٠ إلى أربعين مليوناً عام ١٩٥٥ . وبلغ المتحصل من ضريبة الدخل التي يؤديها البيض وحدهم ١٠٥ مليون جنيه في السنة المالية (١٩٥٩ - ١٩٦٠) وكان مجموع الإيرادات السكلى ٣٢٣ مليوناً . وفي رأينا أنه لا بد من إصدار قانون للإصلاح الزراعى أسوة بما حصل فى عدد من البلدان الإفريقية والآسيوية بحيث يوضع حد أعلى لما يجوز للفرد إمتلاكه أو حيازته على أن يردى عن ذلك تعويض يتم الاتفاق عليه . بهذا تتوافر مساحات واسعة يعاد توطين الإفريقيين فيها إذ يصعب تقبل حالة تملك فيها أقلية لا تتجاوز ٣٪ من مجموع السكان أرضاً تدر ما يقرب من ثلث الدخل القومى . وهذا التعويض ليس المقصد منه أن يخرج من البلاد وإنما يجب تشجيع الأوربيين على إعادة إستثماره فى التنمية الصناعية وغيرها من قطاعات الاقتصاد القومى ، وهذا يخدم مصالحهم ذاتها . غير أن عملية توطين الإفريقيين تتطلب نفقات كبيرة تقصر عنها مواردهم المالية المحدودة حالياً ولهذا يتعين على الحكومة المبادرة إلى إنشاء بنك زراعى يقدم التسهيلات المالية وغيرها إليهم . وبهذه المناسبة نقول إن النسبة الغالبة من أراضي المرتفعات ليست ملكية تامة لحائزيها ولكنهم يستغلونها على أساس إيجارات عقودها ٩٩٩ سنة وإذن فمن الأفضل عند إعادة التوزيع ألا تمنح ملكية الرقبة للحازين الجدد من الإفريقيين .

والأقلية الآسيوية الكبيرة بدورها تستشعر القلق . والحقيقة إن محاولتها أن تقف موقفا وسطا بين الإفريقيين والأوروبيين جلبت عليها سوء ظن الترفين . إن مصالحها الاقتصادية قد تميل إلى ربطها بالبيض ولكن مركزها السياسى والاجتماعى المتخلف بسبب تسلط البيض كان يجب أن يجعلها دائما مؤيدة للأغلبية الإفريقية . ويلاحظ أن الإفريقيين لم يكونوا يشعرون بميل كبير إلى الهنود وذلك وليد الشعور بالمنافسة الاقتصادية ذلك أن الأقلية الهندية على قدر وافر من النشاط وبخاصة في ميدان التجارة كما يشغل أفرادها أغلبية المهن الحاذقة وما في حكمها . ويرد الآسيويون على ذلك بقولهم إن إمكانيات التقدم الاقتصادى في كينيا كبيرة والفرص مجالها واسع بحيث تتسع لجميع أهل البلاد على اختلاف أجناسهم .

ومهما يكن من أمر فالواقع أن الإفريقيين ليس لهم صالح في إخراج الأقليات مادامت تعيش في حدود القانون وهم يدركون مدى إمكانية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بسبب إرتفاع مستواها الثقافى والحضارى .

القبائىة

وتتكون كينيا على ما سبق لنا إيراده من عدد من القبائل التى تنقسم بدورها إلى كثير من البطون والعشائر ، وبين بعض القبائل مشاعر من المنافسة . وما من شك أن القبلىة من عوامل التفرق والضعف وتحول دون تحقيق الوحدة الوطنية ، ولهذا فمن المتعين العمل على خلق حكومة

مركزية قوية . وإزاء نفوذ القبلية فلا بد من وضع نظام للحكم المحلى يرتبط بالحكومة المركزية وبذلك يتمهد الطريق أمام الوحدة القومية . وقد يكون نمو الوعي القومى فى المدن والمناطق المدنية من الظروف التى تعجل بعملية التوحيد هذه . إن قيام حكومة مركزية قوية تستند إلى التأييد العام كفيل بإقرار النظام ويحول دون الانقسام والاضطراب والفوضى .

التنمية الاقتصادية

من أهم المنتجات الزراعية البن والسيسال والشاى وكلها من المحاصيل النقدية وتتركز فى إقليم المرتفعات ، ولكن المجال واسع أمام زراعتها وبخاصة البن فى المناطق المخصصة حاليا للإفريقيين . ونجحت زراعة القطن فى كاثيرونندو بينما تستخرج الكوبرا فى الجهات الساحلية المنخفضة من جوز الهند حيث تتركز زراعته .

وبلغت قيمة الصادرات من الغلات الزراعية الرئيسية ما يقرب من ستة عشر مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٥ . والتنمية الزراعية ضرورة ماسة لتطوير البلاد الإقتصادى ولكنها تتطلب توفير طائفة من المقومات الرئيسية :

أولا : العمل على زيادة مساحة الرقعة الزراعية حيث يتسنى ذلك ، وتنفيذ ما تمس إليه الحاجة من مشروعات الري بقصد توفير المياه .

ثانيا : إلا أنه لما كانت مساحة الأراضى الحالية والمستقبلية الصالحة

للاستغلال الزراعى محدودة فى الوقت الذى يتزايد فيه السكان الإفريقيون بنسبة تتراوح بين ١,٥ ٢ فى المائة سنويا ، فسوف تنشأ مشكلة ضخمة تتمثل فى عدم وجود الأرض الكافية لهم مما يؤدي إلى انتشار البطالة فى الريف وخلق بروليتاريا تتزايد باطراد ، وهذا فضلا عن عجز الأرض عن إنتاج المواد الغذائية والأولية بالدرجة الكافية . وكحل جزئى سليم يتعين نبذ نظام الزراعة الإفريقية التقليدية لما تنطوى عليه من إسراف والأخذ بالأساليب الحديثة فى مختلف العمليات الزراعية ، أسوة بما نلقاه فى البلدان المتقدمة فى الزراعة ، بل وفى المزارع التى يديرها الأوربيون فى كينيا .

ثالثا : والأسلوب التقليدى السائد فى معظم المناطق عقبة فى طريق تطوير الزراعة بسبب تفرق القطع الصغيرة وتناثرها التى يفلحها الفرد أو الأسرة ، إذ فى ذلك تبديد للوقت والجهد ، كما يصعب استخدام الآلات الحديثة فى مثل هذه القطع ، فضلا عن صعوبة تطبيق نظم الدورة الزراعية .

ويقترح البعض كعلاج للحالة السائدة تجميع هذه القطع ثم تقسيم كل منطقة إلى أجزاء مناسبة من حيث المساحة ومنح الأخيرة على أساس الملكية الخاصة . غير أن نظام الملكية الخاصة يصطدم بالتقاليد وبالشك من ناحية الإفريقيين إذ يرونه وسيلة لخروج الأرض من أيديهم بعد أن تصبح سلعة قابلة للتداول . ولهذا يفضل عدد من المعنيين بالشئون الإقتصادية فى كينيا الأخذ بنظام « الجماعية » ، Collectivisation ، فتقوم مزارع كبيرة تعتبر ملكا للدولة أو الجماعة ويتسنى فيها تطبيق

الأساليب الحديثة . والاقتراح ليس منبعثا من فلسفة إجتماعية معينة وغريبة عن البلاد ، كما لا يترتب عليه تعرض المجتمع للإضطراب أو حدوث خلل في العلاقات الاقتصادية والإجتماعية المتوارثة ، ذلك أنه يتفق مع الأوضاع التقليدية حيث تعتبر الأرض ملكا للجماعة أو القبيلة .

ومن الحجج التي يستند إليها في تأييد النظام الجماعي المقترح أنه وسيلة عملية وفعالة للنهوض بالقطاع الريفي . فنظام الزراعة التقليدي يحول دون قيام القرى الكبيرة بينما يصير من اليسير في النظام الجماعي أن تكون لها مدرستها ووحدتها الصحية وخدماتها البيطرية ومنتدياتها وغير ذلك من الخدمات الإجتماعية . ويمكن أيضا مدها بالمياه الصالحة للشرب والقوة الكهربية الأمر الذي يستحيل عمليا في حالة القطع المتناثرة والمتباعدة الآن . وسوف تقوم في كل وحدة طائفة من الصناعات الصغيرة التي تسد حاجة الأهالي من جهة كما تهمل عملا لعدد من الأيدي العاملة الفائضة عن حاجة الأرض من جهة أخرى . وهكذا يكون النظام المقترح سبيلا لتعميم القرى أو إنشائها Villagisation على أسس حديثة ، وتجربة السكيبويو التي طبقت بعد ثورة عام ١٩٥٢ قد تلتقي الضوء على النتائج التي تسفر عن تعميمها .

وفضلا عن هذا فبالتنظيم الجديد يصبح في الإمكان تخصيص مواضع معينة لتربية الماشية فلا تطفئ على الأرض الزراعية كما هو الحال الآن .

غير أن الزراعة سوف تعجز عن موازنة الزيادة في عدد السكان ومواجهة

مطاب التناور العام للبلاد ومن هنا لا بد من الاتجاه صوب «التصنيع». ويوجد في كينيا الذهب والدياميت والأسبستوس والنحاس والحجر الجيري والملح والصودا ؛ وخلال الفترة (١٩٥٥ - ٥٧) كانت قيمة الإنتاج السنوى من منتجات المناجم والمحاجر ٦٠٢ مليون دولار، وبلغ عدد المشتغلين في هذا القطاع ٧٩٠٠ شخص منهم ٧٦٠٠ من الإفريقيين (١٩٥٧). وجرى في السنوات الأخيرة أبحاث للكشف عن زيت البترول. إلا أن الإمكانيات الحقيقية واحتمالات الاستغلال الإقتصادى المجزى لم تعرف بعد على وجه التحديد مما يقتضى القيام بدراسات جيولوجية وافية وعلى نطاق واسع،

وقامت في البلاد عدة صناعات تحويلية مثل منتجات اللحوم والألبان والفاكهة والخضر المحفوظة وطحن الغلال والأحذية والأثاث ومنتجات السيسال والجوت والمصنوعات الجلدية والصابون. والبيان التالى يوضح حالة الصناعة في عام ١٩٥٦ (١) :

١٠٦٠	عدد المنشآت
٤٩٠٦ ٧	عدد المستخدمين فيها
٥٠٠٢٢٠	الإنتاج الإجمالى
٨٠٣٦٨	تكاليف العمل
٣١٠١٢٦	تكاليف المواد وغيرها
١٤٠٥٠٩	الغلة الصافية

بآلاف الجنيهات الإسترلينية

وفيما يلي بيان عن بعض الصناعات (١):

الضالة	تكاليف	تكاليف	الإنتاج	عدد	عدد	
الصافية	المواد وغيرها	العمل	الإجمالي	المستخدمين فيها	المنشآت	
(بآلاف الجنيهات الاسترلينية)						
٣٤٩	٢٥٣٤	١٨٥	٢٨٨٣	١٤٠٨	١١	منتجات البعوم
١٤٣	٥٨٤٧	٣٨٠	٦٧٧٢	٢٣٢٢	٤٦	طحن الغلال
٢٧٤	٦٢١	١٧٥	٩٠٥	١٠٧٥	٦٥	عمل الأحذية
٤٢١	٥٦٤	٣١١	٩٨٥	١٦١١	١٢١	الاثاث
١٠٣	٨٤٩	٦٤٠	١٩٥١	٢٠٧٤	٥٦	الطبيع والنشر
٨٠	٢٦٧	٥٤	٢٤٨	٢٢٧	٧	الجلود والصناعات الجلدية
١٦٩٤	٢١٩٠	٥٥٨	٣٨٨٤	٢٩٢٤	١٥	كماليات أساسية
١٥٩	٨٨٥	٦٥	١٥٤٤	٥٥٣	٢٢	الصابون
٩٨٢	١٢٥٧	٢٢٧	٢٢٢٩	١٢٩٩	١٦	الاستنات ومنتجات معدنية أخرى
١٩٩	٣٨٨	١٢٣	٥٨٧	١٤٢٠	٥	منتجات اجوت والسيليسال
٢١٥	٧٩٨	٢٠٨	١٠١١٣	١٢١٣	٨٤	الملابس

(١) المصدر السابق .

ولكن عملية التنمية الصناعية لا بد لها من شروط وظروف معينة:

(١) توجيه الاهتمام بالنسبة إلى توسيع الصناعات القائمة أو الصناعات الجديدة التي يراد إنشاؤها إلى تلك التي يمكنها الاعتماد على الخامات المحلية لأن الانحصار على الخامات المستوردة في ظل التخلف الاقتصادي والاجتماعي الحالي كضيق السوق الداخلية وتقصير الخبرة الفنية مما يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في تكاليف الإنتاج .. ولقد لاقت صناعة الأحذية التي أقامتها شركة باتا في نيروبي نجاحا كبيرا بسبب اعتمادها على الجلود المحلية .

(٢) أن تتمشى عمليات الإنشاء الصناعي مع إمكانيات الإنتاج الاقتصادي والتسويق وكفاءة العنصر البشري . ولا بد من الإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .

(٣) العمل على خلق سوق محلية كافية تستوعب الإنتاج الصناعي أو الشطر الأكبر منه وذلك خلال المراحل الأولية من عمليات التصنيع وهذا يقتضي توجيه أكبر العناية إلى القطاع الريفي على ضوء المقترحات التي أوردناها . ومن هنا تتبين العلاقة الوثيقة بين الزراعة والصناعة . ومن الحجج التي يستند إليها الدعاة إلى الاتحاد الفيدرالي أو النظام التنسيق المصحوب بحرية التجارة الإقليمية بين أوغنده وكنيا وتنجانيقا أن ذلك يفتح مجالا واسعا أمام الصناعات التي يصلح لها كل إقليم بسبب إتساع السوق .

(٤) توفير القوة المحركة الرخيصة من الكهرباء (أو البترول) وتحسين طرق المواصلات ، والمجال الواسع بالنسبة إلى ناحية الكهرباء فقد ارتفع إنتاجها من ٥٩ مليون كيلوات ساعة (١٩٤٨) إلى ٢٣٩

(٥٧/١٩٥٥) ، وكان الإنتاج بالنسبة إلى الفرد الواحد ٣٩ر٢ كيلوات ساعة (٥٧/١٩٥٥) .

(٥) توفير الخبرة الفنية وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية إذ لابد من القيام بالدراسات الشاملة عن الموارد الحالية والكامنة والاحتياجات وتوفير العناصر التي تتولى التنفيذ والمتابعة . والحل يتطلب إجراءين يسيران جنباً إلى جنب ، أولهما المبادرة إلى الحصول على هذه الخبرة عن طريق المؤسسات الدولية المتخصصة ومن الدول التي تقدمها غير مشروطة أو مقيدة . وثانيهما التوسع في إيفاد البعثات للتعليم والتدريب في البلدان الأكثر تطوراً . ويجب إعادة النظر في النظام التعليمي بقصد التوسع في التعليم العالي والجامعي ، والإكثار من المدارس الفنية والمتوسطة من زراعية وصناعية وتجارية .

وموضوع الغابات بحاجة إلى الاهتمام فقد كانت مساحتها ٢٠٢٧ر٠٠٠ هكتار (٤٨/١٩٤٧) فهبطت إلى ١ر٢٦٤ر٠٠٠ هكتار (٥٦-١٩٥٥) أي بنسبة ٣٨٪ . والعناية بالثروة الحيوانية ضرورية وقد ارتفع عدد الماشية من ٥٦٢ر٥ مليون رأس (٥١/١٩٥٠) إلى ٧ر٠٠٣ مليون (٥٧/١٩٥٦) مما يوضح الدور الذي يمكن أن تلعبه في اقتصاديات البلاد .

المشكلات الإقليمية :

إن قادة الدولة الصومالية الجديدة يعتبرونها خطوة نحو تحقيق فكرة « الصومال الكبير » الأمر الذي يقتضى - إلى جانب مناطق أخرى - ضم حوالى مائة ألف صومالى يقيمون فى كينيا الشمالية . ولكن زعماء كينيا يعترضون على اقتطاع أى جزء من بلادهم قائلين إن الصوماليين الذين استوطنوا المقاطعة الشمالية من كينيا إنما نزحوا إليها خلال الستين عاما الأخيرة وإذن لا يمكن أن تعتبر جزءا من الوطن الصومالى القومى . وربما تطالب الدولة الصومالية بإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة أو لجنة من الدول الإفريقية المستقلة ليتسنى للأقلية الصومالية المشار إليها تقرير مصيرها .

القسم الثاني عشر

مشروع اتحاد إفريقية الشرقية

يعتبر شرق إفريقية ، بالرغم من الوحدات السياسية التي نلقاها فيه إقليما متجانسا من وجهة النظر الطبيعية أو الجغرافية . ويمتد من مصب نهر زمبيزي عند خط عرض ١٨° جنوبا إلى نهاية الحافة الشمالية لهضبة البحيرات شمال كينيا وأوغنده عند خط عرض ٥° شمالا ، بينما تتمشى حدوده الغربية مع خط ٣٠° شرقا تقريبا ، كما يندرج فيه السهل الساحلي الذي يطل على المحيط الهندي .

ومن الناحية السياسية^(١) يضم هذا الإقليم أوغنده وكينيا وتنجانيقا^(٢)

(١) إبراهيم الأسيوطي محمد : كينيا الثائرة ، ص ١١ - ١٢ .
(٢) تشبه تنجانيقا مربعا وتمتد بين كينيا وأوغنده شمالا إلى تلال النحاس بروديسيا الشمالية جنوبا ، وبين الكنفو (البلجيكي سابقاً) غربا والمحيط الهندي شرقا حيث يقع ميناء دار السلام وهو عاصمة البلاد وأهم المنتجات الزراعية البن والقطن والموز والسيسال . وكانت تعرف باسم « إفريقية الشرقية الألمانية » ولكنها انتزعت من ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتدبت بريطانيا لإدارتها واستمرت تضطلع بهذه المسؤولية نيابة عن الأمم المتحدة طبقا لنظام الوصاية الدولية وذلك بعد الحرب العالمية الثانية . وفي ديسمبر من عام ١٩٥٩ وعدت بريطانيا بإقامة نظام الحكومة المسؤولة وأن تكون للأفريقيين الأغلبية في الجمعية التشريعية . وأجريت الانتخابات في أغسطس من السنة التالية وأحرز الحزب الوطني الأغلبية الساحقة ودعى إلى تأليف الوزارة .

وجزر زنجبار و بمبا ومافيا ومنطقة رواندا وأوروندي^(١) Ruanda-Urundi وإقليم نياسالاند والنصف الشرقى من روديسيا الشمالية^(٢) والقسم الشمالى من مستعمرة موزمبيق البرتغالية . أما من الوجهة الاصطلاحية فتطلق عبارة إفريقيا الشرقية على أوغنده وكينيا والجزر الساحلية التى سلفت الإشارة اليها وتنجانيقا وهذا ما يعرف عادة باسم إفريقيا الشرقية البريطانية^(٣) . وفى إفريقيا الشرقية البريطانية ما يقرب من الوحدة الجنسية فمعظم القبائل فى تنجانيقا وبالمناطق الداخلية من كينيا تنتمى إلى البانتو Bantu كما أن حوالى ثلاثة ملايين من أهل أوغنده البالغ عددهم ٦٧٨٠٠٠ ٥٠ نسمة (طبقا لتقدير عن عام ١٩٥٩) يتكلمون اللغة البانتوية . وبالرغم من أن العناصر غير البانتوية لها أهميتها .

وبغض النظر عن قوة النظام القبلى الذى يتسم بغلبة الانعزالية فالتقارب بين بعض القبائل فى وحدات الإقليم الثلاث يتخطى الحدود السياسية المصطنعة التى خلقتها الأطماع الاستعمارية . فقبائل باهايا Bahaya فى تنجانيقا تشترك فى الكثير مع الممالك الجنوبية فى أوغنده ، كما أنها أقرب إلى العاصمة التجارية كمبالا Kampala منها إلى أية مدينة ذات أهمية مماثلة فى تنجانيقا . وحتى عام ١٩٠٢ كانت المديرية الوسطى

(١) تقع المقاطعتان فى وسط إفريقيا على أبعاد متساوية تقريبا من المحيطين الهندى والأطلسى ، ويتاخهما السودان وأوغنده وتنجانيقا والسكنغو . والمساحة الكلية ٢٠٠ ٩٠٠ ميل مربع ، ويبلغ عدد السكان ٤ ملايين نسمة . ولقد تم اقتطاعهما من إفريقيا الشرقية الألمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وانتدبت باليكا للإدارة فيهما (١٩٢٤) وما تزال تضطلع بالأمر طبقا لنظام الوصاية الدولية .

(٢) تكون اتحاد إفريقيا الوسطى فى عام ١٩٥٣ من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .

(٣) كينيا النائرة ، ص ١٢

والشمالية والجون نياتزا في كينيا جزءا في الحقيقة من محمية أوغنده .
ويكاد لا تكون هناك نهاية لمثل هذه الأمثلة ،^(١) . إلا أنه ينبغي عدم
المبالغة في أهمية هذا التقارب العنصرى ذلك أن ثمة فوارق تدعو إلى
الدهشة بين القبائل الأكثر تقدما في إفريقية الشرقية مثل باهايا وشاجا
Chagga وبانجاندا وكيكويو من جهة والقبائل شبه البدائية مثل كارا-
ماچونج Karamajong وماساى Masai من جهة أخرى^(٢) .

ولما كانت أوغنده وكينيا وتنجانيقا أقاليم متجانسة من النواحي
الجغرافية والعنصرية ، وخاضعة للإدارة البريطانية ظهرت في العشرينات
من القرن الحالى فكرة إدماج البلدان الثلاث فى اتحاد Federation سياسى ،
وكان من أكبر المؤيدين لذلك الاتجاه المستر ل. س. أمرى L.S. Amery
وزير الدولة لشئون المستعمرات ، ويقول رونالد ريث إن صك
الانتداب على تنجانيقا صيغ بطريقة تجعل مثل ذلك الاتحاد فى حيز
الإمكان . وكان الغرض من تعيين السير إدورد جريج Edward Grigg
حاكما على كينيا عام ١٩٢٦ العمل على إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ .
وكان من المهام التى نيطت بـ لجنة هيلتن ينج Hilton Young بحث
وامتراض إمكانية التعاون الوثيق بين البلدان الثلاث ، ولكن
المستوطنين البيض فى كينيا سخطوا على تقرير اللجنة إذ اعتقدوا أنها
تتدخل فى الشئون المتعلقة بمستقبل المستعمرة ، إذ كان الأمل يراودهم فى
تحويلها إلى مستعمرة بيضاء على غرار اتحاد جنوب إفريقية . وفى الوقت
نفسه لم يكن السير دونالد كامرون Donald Cameron حاكما تنجانيقا

(١) Ronald E. Wraith ; East Africa Citizen p. 4 .

(٢) نفس المصدر ص ٥ .

محبذا لفكرة الاتحاد المشار إليه إذ رأى فيها ما يعرقل سياسته في تطوير تنجانيقا على أساس النظم القبلية واعتقد أن الاتحاد خطوة نحو إتامة النظام البرلماني الذي كان يعترض عليه بشدة . ولما تولت وزارة العمال الحكم في بريطانيا (١٩٢٩) أصدر اللورد باسفيلد بيانا عن إتجاهات السياسة البريطانية وكانت تتعارض تماما مع موضوع الاتحاد الذي أغفل بعد ذلك . ولكن الأمر الذي يلفت النظر أن الحديث عن إتامة إتحاد سياسي يضم أوغنده وكنيا وتنجانيقا لم يعن مطلقا بتعرف وجهات نظر الإفريقيين أنفسهم كأنما الأمر من شأن الأقلية الأوربية والدولة الإستعمارية وحدهما .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد طرحت جانبا فكرة الاتحاد (١) ، إلا أنها في الوقت نفسه كانت تؤيد إيمحاد نوع من التنسيق بين البلدان الثلاث لمعالجة المسائل المشتركة كال دفاع والبريد والبرق والجمارك وضريبة الدخل والعملة والتعليم العالي . وتحقيقا لذلك تكون في العشرينات مؤتمر يضم حكام البلدان الثلاث ، إلا أنه كان هيئة غير رسمية وليست لها سلطات واضحة محدودة . وخلال الحرب العالمية الثانية تم إنشاء إحدى عشرة هيئة أو مجلس للإشراف على نواح معينة من المجهود الحربي مثل الإنتاج والتموين والتوزيع واللاجئين وتوفير الأيدي العاملة ، وإدارة الصناعات والبحوث ومكافحة الجراد .

(١) من العبات في وجه الاتحاد أو الإندماج أن تنجانيقا لم تكن مستعمرة أو عمية بريطانية ولهذا أكدت اللجنة الدائمة للانتدابات في عام ١٩٣٣ أن اتحاد تنجانيقا مع جارتها يعتبر خرقا لنصوص صك الإنتداب .

ولما وضعت الحرب أوزارها عرض الأمر على المستر آرثر كريتش جونز Arthur Creech Jones وصدر الكتاب الأبيض الذى أوضح وجهة نظر الحكومة البريطانية ومنه يتضح أنها عدلت عن فكرة الاتحاد السياسى حيث وردت العبارات الآتية :

« واضح بما أعرب عنه الرأى العام خلال السنوات القلائل الأخيرة أنه لا تتوافر بإفريقية الشرقية فى الوقت الحاضر المصلحة المشتركة أو النأييد العام بما يتطلبه مشروع الاتحاد السياسى الأوثق إذا أريد وضعه موضع التنفيذ . وجميع المقترحات المتعلقة بالاندماج السياسى أو الاتحاد تتضمن مسائل دستورية ذات صعوبة بالغة ، وليس ثمة أسس تدعو إلى الاعتقاد بإمكان وجود أساس عام لحلها يستند إلى الرأى العام المشترك . وعلى ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة وبعد الاستئناس برأى حكام إفريقية الشرقية ، ترى أن الاتحاد السياسى أو الإندماج فى أى من الصور التى اقترحت خلال العشرين عاما الأخيرة ليس من السياسة العملية فى ظل الظروف القائمة . والمشروع المقترح الآن يدع إدارة الأقاليم الثلاثة محتفظة بدساتيرها الحالية وتظل الحكومات مسئولة عن الخدمات الأساسية فى الإدارة والبوليس ، والصحة والتعليم ، والزراعة ، والعناية بالحيوان والغابات ، والعمل والإسكان والأشغال العامة ، وذلك بخلاف الخدمات التى ليس من الضرورى ذكرها هنا . »

ونشرت مقترحات الحكومة فى الكتاب الأبيض للنقاشه وتنص على ضرورة إنشاء جهاز دستورى وتشريعى للخدمات المشتركة بين الأقاليم الثلاثة . وبعد مشاورات استمرت أربعة عشر شهرا نشرت المقترحات

المعدلة ، وفي عام ١٩٤٧ صدر أمر في المجلس، يقضى بإنشاء منظمة إقليمية تضم البلدان الثلاث East Africa Inter-territorial Organisation وبدأ التطبيق اعتباراً من أول يناير عام ١٩٤٨ .

ولهذه المنظمة الإقليمية جهازان رئيسيان وهما :

أولاً : اللجنة العليا لإفريقية الشرقية The East Africa High Commission وهي هيئة دائمة منحكام الأقاليم الثلاثة وتتولى إدارة الخدمات المشتركة دون أن ينطوى الأمر على إتحاد أو اندماج كامل .
ثانياً : جمعية تشريعية مركزية . وتتكون حالياً من ٣٣ عضواً (بخلاف رئيسها) على النحو الآتي :

(أ) ٧ أعضاء من رجال اللجنة العليا . .

(ب) ٦ أعضاء بالتعيين بحيث يمثل كل إقليم عضوان يعينهما الحاكم .

(ج) ٢٠ عضواً من غير صفوف الموظفين بحيث ينوب عن كل إقليم ستة أعضاء ، كما يمثل الجالية العربية عضوان .

والجمعية التشريعية سلطة وضع التشريعات (تحت موافقة الحاكم الثلاثة) التي تتصل بالخدمات المشتركة مثل السكك الحديدية^(١) وضريبة

(١) في عام ١٩٤٨ قررت المجالس التشريعية الثلاثة إدماج الخطوط الحديدية والموانئ والجمارك .

الدخل ورسوم الإنتاج والرسوم الجمركية والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية والطيران المدني والبحوث . ومن الخدمات الأخرى التي تدخل في نطاق إشراف اللجنة العليا المجلس الصناعي^(١) لإفريقية الشرقية ومصلحتنا الإحصاء والتنسيق الاقتصادي للمنطقة . أما حكومات البلدان الثلاث فمسئولة عن الخدمات العامة الأساسية مثل الإدارة والأمن الداخلي والشئون الصحية والتعليمية والزراعة والعناية بالحيوان والغابات والشئون العمالية والأشغال العامة .

وكذلك تتكون الأقاليم الثلاثة وحدة تجارية واحدة والتجارة فيما بينها حرة من الوجهة الفعلية . وفي عام ١٩٥٨ بلغ مجموع التجارة الخارجية .. ر. ١٢١٠٤٤٠٠ جنيتها موزعة كالآتي :

القيمة بالآلاف جنيه	
أوغنده	٢٧٠٠٠٢
تنجانيقا	٣٣٠٥٦٨
كينيا	٦٠٠٨٦٩

وهكذا ظهرت إلى الوجود وحدة إدارية ودفاعية واقتصادية . وكان التنظيم الجديد مثار النقد من جانب بعض أعضاء مجلس الوصاية الدولية لأن الحكومة البريطانية أصدرت القرار الخاص به دون عرض الأمر على تلك المنظمة الدولية والحصول على موافقتها . وحجة الانجليز المعارضة

(١) والغرض منه تحديد الصناعات التي تقام في البلدان الثلاث .

تقوم على أن التنظيم ليس غير إجراء يساعد على التنمية العامة والاقتصادية بصفة خاصة للمنطقة كما أنه ليس اتحادا سياسيا أو اندماجا بالمعنى المفهوم.

أما رد الفعل في صفوف الإفريقيين فكان معاديا . ففي تنجانيقا تعرض التنظيم للنقد لأنه من جهة لم يؤخذ رأيهم فيه وإنما فرض عليهم كما ساورهم من جهة أخرى القلق من أن يجرى توزيع الصناعات بصورة تميل إلى صالح الأقلية الأوربية في كينيا ، وهي أكثر عددا وأوفر ثراء وأقوى نفوذا من مثيلتها سواء في أوغنده أو تنجانيقا .

أضف إلى هذا أن الإفريقيين وبخاصة في أوغنده وتنجانيقا نظروا بعين الارتياب إلى التنظيم الإقليمي إذ اعتبروه خطوة تهدف في نهاية الأمر إلى تحقيق الاندماج السياسي أو الاتحاد الفيدرالى ؛ وهذا الشعور أخذ يزداد حدة بعد أن وضع اتجاه السياسة البريطانية نحو إقامة اتحاد في إفريقية الوسطى يضم روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند بالرغم من معارضة الإفريقيين العنيفة . وهذا الاعتقاد له ما يبرره إذ طبقا للأمر في المجلس الصادر عام ١٩٤٧ نجد أن اللجنة العليا لإفريقية الشرقية مظهر الحكومة الاتحادية من الناحية الواقعية وإن لم تكن كذلك من الوجهة القانونية ، ذلك أن الخدمات والواجبات التى تضطلع بها تشبه إلى حد كبير قائمة الاختصاصات التى خولت للحكومة الاتحادية في نيجيريا مثلا ؛ كما أن هذه الشؤون المشتركة بين البلدان الثلاث تتولاها جمعية تمثيلية .

ولم تخف حدة الإرتياب من ناحية مشروع الإتحاد وظلت الأصوات ترتفع مستنكرة له كلها بدا أى تفكير فى إخراجها إلى حيز التنفيذ . ومن ذلك أنه فى يونيو عام ١٩٥٣ ألقى أوليفر ليتلتون ، وزير المستعمرات البريطانى ، خطابا فى لندن أشار فيه إلى المزايا التى تنجم من إقامة إتحاد فى إفريقيا الشرقية . وكان الهدف من تلك الإشارة إلى الموضوع محاولة تعرف رد الفعل الذى يحدثه اقتراح من هذا القبيل . ولقد أثار الخطاب السخط إذ أحس الرأى العام الإفريقى أن الغاية النهائية والحقيقية إقامة دومنيون dominion تتحكم فيه الأقلية البيضاء . وفى أوغنده وتنجانيقا ساد الخوف من أن تمتد سيطرة المستوطنين البيض المقيمين فى كينيا وإلها ، وأن تفتح الأبواب أمامهم كي يملكوا الأراضى ويفرضوا أسلوب التفرقة العنصرية التى يعانى منها الإفريقيون فى كينيا وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية ، وبلغ من قوة الإرتياب فى أوغنده أو فى مملكة بوجندا بعبارة أدق أن حكومة الأخيرة اتخذت قرارا فى عام ١٩٥٧ بخفض المساهمة فى نفقات اللجنة العليا ، وإن لم يكن للقرار من تأثير عملى ذلك أن المسألة من إختصاص حكومة المستعمرة لا حكومة بوجندا .

إلا أنه فى عام ١٩٥٨ تكونت « حركة الوحدة الإفريقية لإفريقية الوسطى والشرقية » وأعلنت أنها تهدف إلى أغراض تتجاوز النطاق المحلى فى كل بلد على حدة ومنها :

أولا : تحقيق الإستقلال التام لسكان إفريقيا الشرقية والوسطى على أساس الإلتخاب المباشر وفق نظام القائمة الإلتخابية المشتركة بغير تمييز يرتد إلى الجنس أو اللون .

ثانياً : الإبقاء على التنظيم الإقليمي لإفريقية الشرقية والذي يشمل أوغنده وكينيا وتنجانيقا .

ثالثاً : التمهيد لقيام إتحاد فيدرالى من دول إفريقية الشرقية على أن تنضم إليها نياسالاند .

ويقول دعاة المشروع أن المطلب الأخير يعكس الاتجاه الذى أخذ يسود الكثير من مناطق القارة الإفريقية من حيث القضاء على ظاهرة «البلقنة» balkanisation التى خلقتها الاستعمار بالعمل على إنشاء وحدات سياسية صغيرة ضعيفة الموارد البشرية والمادية بحيث لا يتسنى لها الوقوف على أقدامها . وفى الوقت الذى برزت فيه فكرة توحيد أقاليم إفريقية الشرقية نادى بعض القادة فى غرب القارة بربط المستعمرات الفرنسية بعد تحررها ، كما دعا آخرون إلى تكوين إتحاد من دول إفريقية الغربية .

وفكرة قيام الاتحاد المقترح يتبناها جوليوس نيوريرى زعيم تنجانيقا ورئيس وزرائها الآن وأشار إليها فى الكثير من التصريحات التى أدلى بها . وكذلك يحبذها الزعيم الكينى توم مبيويا ، كما تلقى التأييد من جانب الدكتور باندا Hastings Banda زعيم نياسالاند .

ولأنصار المشروع طائفة من الحجاج نورد أهمها . فهم يقولون إن أوغنده بلد داخلى لا يطل على البحر والمنفذ الرئيسى لتجارتها الخارجية عن طريق السكة الحديدية التى تمتد عبر كينيا . والأمم ذاتها ينطبق على نياسالاند من حيث عدم الاتصال المباشر بالبحر . وعلاوة على ذلك فنياسالاند ناقة على إدماجها فى إتحاد إفريقية الوسطى وتطالب بالانفصال

عنه . ولما كانت بلدا صغيراً لا يتجاوز عدد أهله ٢٠٠٠ ٧٤٠ ٢ نسمة وتعد الآن أقل أجزاء الاتحاد الأخير ثراء وأضعفها من حيث الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي ، فإن انفصالها لتكوين وحدة سياسية مستقلة يجعلها دولة ضعيفة . ولهذا فارتباط بينها وبين البلدان الأفريقية الثلاث الواقعة إلى الشمال منها كسب سياسي ومادي واضح ويعوض إلى حد كبير إن لم يزد على أية مزايا قد تحصل عليها من استمرار الصلة الحالية مع الروديستين .

ويقولون كذلك إن الارتباط المقترح من العوامل التي تعجل بالتنمية الاقتصادية على أساس خطة مشتركة تنسق بين الموارد والجهود . ومن ذلك مثلا أن الثروة المعدنية غير معروفة تماماً ولا بد من القيام بدراسات للكشف عنها وتقدير إمكانياتها ووسائل استغلالها بطريقة مجزية . ولما كانت هذه العملية كثيرة الكلفة ، فضلا عن قلة الخبرة الفنية وعدم توافر رؤوس الأموال اللازمة ، فإن من الأسراف أن تعمل كل من أوغنده وكينيا على حدة ولذلك فمن الخير لها جميعا توحيد جهودها من أجل هذه النهاية . أضف إلى هذا أن التصنيع ضرورة لا بد منها لرفع مستوى المعيشة ، ولكن من العقبات الرئيسية التي تقف في وجهه ضعف السوق المحلية أو ضيقها ، وهذه العقبة يمكن التغلب عليها إلى حد طيب إذا ما قامت دولة تضم ما يقرب من عشرين مليوناً من الأنفس . إن الاتحاد المقترح معناه سوق مشتركة واسعة .

ومن المبررات كذلك أنه سوف تقوم في شرق القارة دولة كبيرة المساحة والعدد كما يتضح من البيان التالي :

البلد	المساحة (بالأميال المربعة)	عدد السكان
أوغندا	٩٤٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠ (١٩٥٨)
كينيا	٨٢٣٣٠٤٧	٦٠٠٠٠٠٠ (١٩٥٩)
تنجانيقا	٣٦٦٠٦٨٨	٨٠٠٠٠٠٠ (١٩٥٧)
نياسالاند	٤٩٠١٧٧	٢٠٠٠٠٠٠ (١٩٥٩)
	٧٣٣٠٣٤٣	٢٣٠٦٣١٠٣٦٤

هذه الدولة الجديدة التي تربو مساحتها على ٧٣٣٠٠٠ من الأميال المربعة ويقرب عدد سكانها من أربعة وعشرين مليوناً من الأنفس ، وذات الإمكانيات المادية المتنوعة ، تستطيع أن تضطلع بدور له أهميته في كل من السياستين الإفريقية والعالمية . وسوف تصبح أقدر على هذا إذا ما انضمت إليها روديسيا الشمالية التي تطالب الآن بحق الانفصال عن إتحاد إفريقية الوسطى ، فمساحة البلد الأخير ٢٨٨٠١٣٠ ميلاً مربعاً وبها ٢٠٠٠٠٠٠ ٣٣٠ نسمة ، وأهم من هذا كله ثروتها الضخمة من النحاس حيث تنتج حوالي ١٥٪ من إنتاج النحاس في العالم الحر .

أضف إلى هذا أن هذه الدولة الكبيرة إذا ما تكونت سوف يكون تأثيرها ضخماً من حيث التعجيل بتحرير المناطق التي مازالت خاضعة للإستعمار مثل موزمبيق البرتغالية ، وفي إرغام كل من روديسيا الجنوبية واتحاد جنوب إفريقية على نبذ سياسة العزل العنصري التي يسيران عليها ، ذلك أن قيامها سوف يكون حافزاً ومشجعاً للأغلبية الإفريقية في هذين البلدين على انتزاع حقوقها التي سلبها المستوطنون البيض ، ومن هنا يقال

إن هؤلاء يشعرون بقدر كبير من القلق بل والخوف من احتمال تحقيق مشروع إتحاد إفريقية الشرقية . ويرى المتطرفون منهم أنه في حالة انسحاب روديسيا الشمالية ونياسالاند من إتحاد إفريقية الوسطى فسيحل الخلاص أمامهم يمكن أن يكون بانضمام روديسيا الجنوبية إلى إتحاد جنوب إفريقية وبذلك تكون هناك كتلة بيضاء قوية متماسكة في القسم الجنوبي من القارة وتسيطر على منطقة ذات قوة إقتصادية وبخاصة من الناحية الصناعية . إلا أن موضوع الاندماج هذا ليس بالسهولة التي يبدو بها إذ يعارضه أوريو روديسيا الجنوبية الذين ينتمون إلى الأصل الانجليزي ويمثلون ٨٧ ٪ من السكان البيض فيها ، خشية وقوعهم تحت سيطرة الأفريكانر Afrikaners ، والعلاقات بين الآخرين والانجليز في إتحاد جنوب إفريقية طابعها التوتر الشديد الذي يقرب من العداء ، وبخاصة بعد أن قرر البلد الأخير الأخذ بالنظام الجمهوري مما أسفر عنه الاستفتاء الذي أجري في الخامس من أكتوبر عام ١٩٦٠ .

إلا أن خصوم المشروع يعترضون عليه قائلين إن من الخطأ ، بل والخطر ، إخراجهم إلى حيز التنفيذ ولما تحصل البلدان التي يراد أن يشتمل عليها إستقلالها بعد . ولهذا لما فاتح المستر نيوريري بعض زعماء أوغنده في هذا الشأن خلال انعقاد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا (يوليو ١٩٦٠) قال له جون كاليه : لقد رفضنا هذا المشروع في صورته البريطانية ونحن نرفضه اليوم من وراء قناعه الإفريقي . إن تحقيق هذا المشروع قبل الاستقلال معناه فتح أبواب أوغنده وتنجانيقا وزنجبار أمام المستوطنين الأوربيين الرابضين في كينيا . فليعمل كل

منا على أن تستقل بلاده أولا ، ثم نجتمع بعد ذلك في اتحاد نظيف متين^(١) ، إتنا تؤكد لك أننا لن نفتتح باب الحديث في هذا الأمر إلا بعد أن تتحرر تلك الأقطار تحرراً تاماً ،^(٢) .

وإزاء مثل هذا الشعور صرح المستر نيوريرى في معرض الحديث عن تحقيق الاتحاد في إفريقيا الشرقية بأنه على استعداد لتأجيل المطالبة باستقلال تنجانيقا حتى عام ١٩٦٢ بشرط أن تحصل كينيا وأوغنده على الحكم الذاتى فى ذلك التاريخ^(٣) .

والواقع أن من المقدمات الجوهرية لاجراج الكرة إلى حيز التنفيذ:
أولا : حصول كل من أوغنده وكينيا وتنجانيقا على الاستقلال التام والسيادة القومية الحقيقية .

ثانيا : عدم ارتباط أى منها بالتزامات سياسية أو اقتصادية مع الدول الكبرى أو التكتلات الدولية حتى يتسنى لها تكييف سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية على ضوء مصالحها .

ثالثا : إقامة النظم الديمقراطية التى تستند إلى حقيقة كون الإفريقيين الأغلبية الساحقة وبذلك لا تظل للأقلية البيضاء فى كينيا

(١) مجلة نهضة إفريقية ، عدد ديسمبر ١٩٦٠ ، ص ٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٧ .

(٣) The Sunday Times. October 30, 1960

السيطرة التي تمكنها من التدخل في مصائر البلاد . في هذه الحالة يعرض أمر العلاقة بين البلدان الثلاث على الرأي العام في استفتاء حر أو عن طريق الهيئات التمثيلية لأقراره سواء بالاندماج أو الاتحاد الفيدرالي . وثمة عقبات أخرى خلاف الوضع السياسي للبلدان المشار إليها لا بد من التغلب عليها ، ومن ذلك :

(١) النزعة المحلية والانفصالية في ملكة بوجنده . إن هذا الجزء من أوغنده أظهر معارضة لإجراء انتخابات عامة بقصد تشكيل هيئة تمثل البلاد كلها تمهيدا للحكم الذاتي والاستقلال ، بل وهدد بالانفصال لتكوين وحدة سياسية مستقلة^(١) . وهذه النزعة منبعثة من حرص الطبقة الحاكمة على الاحتفاظ بامتيازاتها الاقتصادية وسلطانها السياسي . ولهذا فمن الطبيعي أن تعارض كل إتجاه نحو تنظيم إقليمي أوسع نطاقا . غير أن هذا الموقف لا يمكن أن يتفق مع الصالح العام إذا أجمع عليه الشعب الأوغندي .

(٢) يتضمن المشروع انضمام نياسالاندو هذا الأمرهين بانفصالها عن اتحاد إفريقية الوسطى ولم يعترف لها بهذا الحق حتى الآن . ولقد اجتمع بمدينة لندن خلال ديسمبر من عام ١٩٦٠ مؤتمر دستوري لبحث مستقبل الاتحاد الأخير على ضوء تقرير لجنة مونكتن ، إلا أنه تأجل بسبب تعارض وجهات النظر وبسبب موقف العناد من جانب سير إدجار هويتهد Edgar Whitehead رئيس وزراء روديسيا الجنوبية إزاء ممثلي الإفريقيين ولا ينتظر أن يستأنف المؤتمر أعماله قبل شهر مارس سنة ١٩٦١ .

(١) قرر برلمانها Lukiko بجلسته في ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ مطالبة حكومة الكاباكا (الملك) لإعلان الانفصال والاستقلال اعتباراً من ذلك اليوم

ويخشى البيض في الروديسيتين الاتحاد المقترح حتى لا يجتذب نياسالاند وربما روديسيا الشمالية أيضاً .

(٣) وثمة خوف يساور نفوس بعض القادة الأفريقيين من أن يقرر الاتحاد الجديد الانضمام إلى الكومنولث ، ولهذا يرون من الضروري أولاً وقبل كل شيء أن تستقل البلدان الثلاث (أو الأربع في حالة إنضمام نياسالاند) بعيداً عن المنظمة الأخيرة بحيث يسرى هذا الوضع على الاتحاد .

(٤) وهناك من يرى أن اتحاداً في هذه المنطقة أمر سابق لأوانه . وعند هؤلاء أنه لا بد أولاً لكل من بلدانها بعد حصولها على الاستقلال أن تعمل على تنظيم أمورها الداخلية أو « ترتيب بيتها » . إلا أنه نظراً لتشابك المصالح في بعض النواحي فمن الأفضل إيجاد نظام تنسيق على غرار اللجنة العليا لإفريقية الشرقية ، وأن يستمر العمل وفقاً لذلك فترة زمنية يمكن بعدها أن يقوم الاتحاد الفيدرالي المقترح .

وهكذا فمن المشكلات التي سوف تواجه كينيا بعد حصولها على الاستقلال أن تحدد موقفها من مشروع إتحاد إفريقية الشرقية على ضوء مصالحها المحلية والإقليمية .

المراجع

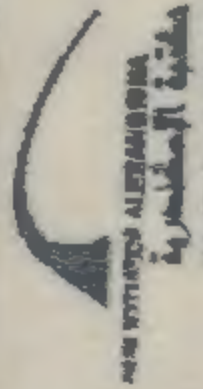
(أ) العربية

- البراوى (دكتور راشد) :
مشكلات القارة الأفريقية ، السياسية والاقتصادية (١٩٦٠)
صبرى (صلاح) :
إفريقيا وراء الصحراء (١٩٦٠)
عوده (دكتور عبد الملك) :
السياسة والحكم في إفريقيا (١٩٥٩)
محمد (إبراهيم الأسيوطى) :
كينيا الثائرة

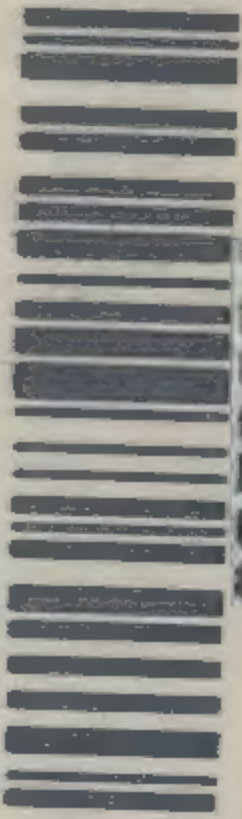
(ب) الأجنبية

- Buell (Raymond Leslie)
The Native Problem in Africa (New York 1928).
Gunther (John) : Inside Africa (London 1955).
Hobson (J) : Imperialism (London 1938).
Hollingworth (L. W.)
The Asians of East Africa (London 1960).
Kenyatta (Jomo) : Kenya : The Land of Conflict
(London 1948).
International Affairs : Africa (Vol 36, No. 4), October
1960

- Mackenzie : Five Elections in Africa (Edited by J. M. Mackenzie and Kenneth Robinson, London 1960).**
- Mboya (Tom) : The Kenya Question : An African Answer (London 1956).**
- Padmore (George) : Africa : Britain's Third Empire (London 1949).**
- The Statesman's Year—Book, 1960.**
- United Nations : Economic Survey of Africa Since 1950 (New York 1959).**
- Wood (Susan) : Kenya : The Tensions of Progress (Institute of Race Relations, 1960).]**
- Wraith (Ronald E) : East African Citizen (London 1960)**
-



Bibliotheca Alexandrina



0259094